الأمم المتحدة

A/59/PV.44

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٤٤**
الخميس، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٢٨ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/59/302 (الجزآن أولا وثانيا))

مشروع قرار (A/59/L.2)

السيد بيروغا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تتكلم المكسيك من هذا المنبر العالمي لتؤكد من جديد رفضها للتنفيذ الانفرادي لأي قوانين أو تدابير تفرض حصارا اقتصاديا على أي دولة أو استخدام التدابير القسرية بدون إذن مسنود من ميثاق الأمم المتحدة. فإن هذه التدابير، عدا آثارها الإنسانية، تخالف القانون الدولي وتمثل في النهاية تخليا تدريجيا عن الدبلوماسية والحوار كأسلوب لحل النزاعات بين الدول.

وكما أشار العالم الأمريكي، روبرت تكر، مؤخرا، ”إن الشرعية تنشأ من الاقتناع بأن عمل الدولة يجري في نطاق القانون، بمعنيين: أولا، أن يصدر العمل من السلطة ذات الحق، أي من المؤسسة السياسية المأذون لها القيام به؛ وثانيا، أنه لا ينتهك قاعدة قانونية أو أخلاقية“.

وتتفق المكسيك مع تلك العبارة وتؤكد من جديد أن الجزاءات السياسية والاقتصادية والعسكرية يجب ألا تنشأ إلا من قرار أو توصيات من مجلس الأمن أو الجمعية العامة.

وقد أعلن وفدي رفضه للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض بشكل إنفرادي على كوبا وظلت باستمرار تؤيد قرارات الجمعية العامة المتعلقة بضرورة إنهائه. والمكسيك يساورها القلق من أن هذا النوع من القرارات، الذي يقدم إلى الجمعية العامة سنة بعد سنة، ليس له أثر فعال في الواقع. وبعبارة أخرى، أنه يجري تجاهل موقف أغلبية المجتمع الدولي، مما يؤثر سلبا على مقصد وفائدة هذه الممارسات. وبتلك الطريقة، يلحق ضرر بليغ بإحدى دعائم تعددية الأطراف، وهي المشاورات المشتركة والإعراب عن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-57972 (A)
0457972

مواقف الدول بالتصويت. ونظرا للروح السائدة حاليا في منظومة الأمم المتحدة – التي أشار إليها ١٤١ وفدا في المناقشة العامة – يجب معالجة هذه الحالة بوصفها شاغلا رئيسيا للمجتمع الدولي.

لقد اضطلعت المكسيك بتدابير على المستوى الوطني وشجعت على اتخاذ إجراءات على المستوى الإقليمي لإبطال الآثار الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية لأي قانون أجنبي يضر بالتجارة وينتهك القانون الدولي لإلحاق الضرر بأي دولة، وسنظل نفعل ذلك. وخلال الدورة الحالية للجمعية العامة ستجدد المكسيك للمرة الثالثة عشر على التوالي تأييدها لمشروع القرار المتعلق برفع الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا (A/59/L.2)، لأن التدابير الانفرادية التي تؤثر على سيادة الدولة وحرية التجارة تناقض مبادئ سياستنا الخارجية وروح الميثاق.

ولكل هذه الأسباب ستصوت المكسيك مرة أخرى مؤيدة مشروع القرار.

السيد يانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): ظلت الجمعية العامة طوال اثنتي عشرة سنة متوالية تعتمد قرارات تحث جميع البلدان على الامتثال لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة الواردة في الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة وعلى إلغاء أو إبطال كل القوانين والتدابير التي تمس آثارها الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية بسيادة الدول الأخرى، والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص في إطار ولايتهم القضائية وحرية التجارة والملاحة. ومن المؤسف أن البلد المعني – الذي لا يزال يعمل متعمدا وبعناد على الاستمرار في الموقف الخاطئ ويتجاهل المطالب العادلة للمجتمع الدولي – لم ينفذ قرارات الجمعية ذات الصلة.

لقد استمرت المقاطعة والجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا أكثر من ٤٠ سنة. وادعت الولايات المتحدة أنه هدفها تعزيز الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان. ولكن ما هي حقائق الواقع؟

أولا، فإن الولايات المتحدة، بمحاولتها استخدام الحصار والجزاءات لإجبار بلد آخر على التخلي عن مسار تنميته الذي اختاره بشكل مستقل – وحتى للإطاحة بالحكومة الحالية – تكون قد انتهكت انتهاكا خطيرا مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والقواعد الأساسية التي توجه العلاقات الدولية الراهنة. وهذا الأمر في حد ذاته قد شوّه مبادئ الديمقراطية والحرية، وتحداها بازدراء وانتهكها.

ثانيا، فإن هذا الحصار وهذه الجزاءات ذات الطابع العابر للحدود التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا قد انتهكت القانون الدولي ومبادئ التجارة الدولية وأهدافها وقواعدها. وهي تتعارض أيضا مع مبادئ التجارة الحرة التي تنادي بها الولايات المتحدة نفسها.

ثالثا، فإن الحصار والجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا عرقلت وقيّدت بشكل خطير الجهود التي يبذلها الشعب الكوبي في بناء دولته للقضاء على الفقر ولتحسين مستوى معيشة السكان وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذلك يشكّل انتهاكا خطيرا للحريات الأساسية وحقوق الإنسان للشعب الكوبي، بما في ذلك الحق في العيش والتنمية.

رابعا، إذا أرادت الولايات المتحدة وكوبا أن تغيرا مكانيهما ولو كانت الولايات المتحدة تحت حصار اقتصادي وتجاري ومالي تفرضه بلدان أخرى طيلة سنوات عديدة، كيف يكون إحساس الولايات المتحدة؟ هل ستستمر الولايات المتحدة في اعتبار ممارسات تلك البلدان أعمالا تهدف إلى تعزيز ديمقراطيتها وحريتها وحقوق الإنسان فيها؟

حاليا يعاني حوالي ٨٠ بلدا من خسائر اقتصادية نتيجة للحصار والجزاءات المفروضة من جانب الولايات

المتحدة على كوبا. إن من حق المجتمع الدولي أن يشعر ببالغ القلق إزاء هذا الحصار وهذه الجزاءات وأن يطالب بإنهائها فورا.

إن الحكومة الصينية، التي تتقيد بشكل لا يحيد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، تدعو إلى المساواة في السيادة بين الدول وعدم تدخل الدول بعضها في الشؤون الداخلية لبعض. وقد بذلنا جهودا حثيثة لتحقيق الديمقراطية وسيادة القانون في العلاقات الدولية. ونؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي للبلدان أن تختار، حسب ظروفها الوطنية، نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأساليبها الإنمائية. ونرى أنه ينبغي حل الصراعات والنزاعات فيما بين الدول من خلال الحوار والتعاون على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

وللأسباب المذكورة أعلاه، تعارض الحكومة الصينية الحصار والجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا. ونؤيد الحكومة الكوبية والشعب الكوبي في سعيهما من أجل حماية الاستقلال الوطني وسيادة الدولة. ونأمل أن تساير الحكومة الأمريكية الزمن الحالي، وأن تستعيض عن المواجهة بالحوار وعن الحصار والجزاءات بالاتصال وتبادل الحوار، وأن تنفذ بإخلاص قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ولذلك تؤيد الصين مشروع القرار الذي تقدمه كوبا في إطار البند الحالي من جدول الأعمال.

السيد عبد الوهاب دولاه (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): تبقى ماليزيا معارضة أساسا للحصار والجزاءات بجميع أشكالها الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة من جانب واحد. لذلك فإننا ننضم مرة أخرى إلى سائر المجتمع الدولي في الدعوة إلى الإنهاء الفوري للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وشعبها.

ما زالت الجمعية العامة، منذ دورتها السابعة والأربعين، تعرب عن رفضها لاستعمال التدابير الانفرادية التي تفرضها دولة عضو لإحداث إصلاح سياسي في دولة أخرى، والتي تتمثل في هذه الحالة في الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وإن اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٥٨/٧ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بأغلبية ١٧٩ دولة عضوا قد عبّر بدون شك عن رغبات الأغلبية الساحقة من البلدان في رفض هذا الحصار والدعوة إلى إنهائه فورا. وإننا على ثقة من أنه في الدورة الحالية سيكون هناك مرة أخرى رفض ساحق لتلك التدابير الانفرادية.

إن تطبيق الولايات المتحدة للقوانين، ولا سيما قانون توريسيللي وقانون هيلمز – بيرتون، وللتدابير مثل تلك التي نفذت منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في أعقاب توصيات اللجنة المعنية بتقديم المساعدة من أجل تحرير كوبا، تهدف بوضوح إلى الإضرار بكوبا وبالشعب الكوبي، بما في ذلك الفئات الأكثر ضعفا – وأعني الأطفال والنساء والمسنين. وتهدف تلك القوانين بوضوح أيضا إلى الحد من إمكانية وصول كوبا إلى الأسواق ورؤوس الأموال وحصولها على التكنولوجيا والاستثمارات، بغية ممارسة الضغط على كوبا لتغيير نظامها أو توجهها السياسي والاقتصادي. وفي رأينا أن هذا لا يتفق مع المبادئ المقبولة عالميا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وهي قوانين تمييزية في طبيعتها وتقوض مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وحقوق الإنسان الأساسية وروح التعايش السلمي ومبادئ حسن الجوار فيما بين الدول.

إن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا لا ينتهك القانون الدولي فحسب، ولكنه ينتهك أيضا، كما أكدته عدة تقارير، حق شعب كوبا في الحياة والرفاهية والتنمية، بدون أي تمييز على أساس السن أو نوع الجنس أو

العرق أو المعتقد الديني أو الوضع الاجتماعي أو الأيديولوجية السياسية. وقد تسبب هذا الحصار في وقوع أضرار اقتصادية ضخمة وفاقم من محنة الشعب الكوبي، الذي عاش أكثر من ثلثيه طوال حياتهم تحت سحابة نظام الحصار والجزاءات الذي فرضته الولايات المتحدة من جانب واحد.

ونناشد الولايات المتحدة، التي تدعو بقوة إلى حرية التجارة وحسن العلاقات فيما بين الأمم، أن تحترم ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وقواعد القانون الدولي. وندعو الولايات المتحدة إلى أن تعيد النظر في نهجها العام تجاه كوبا وأن تغير سياستها التي تدعو إلى عزل جارتها الصغيرة كوبا إلى سياسة من الحوار والتوفيق. ويحدونا عظيم الأمل في أن تتمكن الولايات المتحدة، بالروح الجديدة لعصرنا، التي تشجع الحوار والتفاهم في عالم فيه يزداد التكافل وتنشط العولمة، من تغيير سياستها تجاه كوبا إلى توجه أكثر واقعية يبشر ببداية جديدة من العلاقات الطيبة مع جارتها.

ولذلك فإننا نحث الولايات المتحدة على أن تنهي السياسة الراهنة وأن تدخل في حوار جدي لحل مشاكلها مع كوبا.

إن ماليزيا تحتفظ بعلاقات ممتازة مع كل من الولايات المتحدة وكوبا. ومع ذلك تؤكد ماليزيا من جديد التزامها مرة أخرى باحترام المبادئ الأساسية، مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة بذل الجهود الجادة لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي المفروض على كوبا.

ودعما لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعزيز حرية التجارة فإن ماليزيا، كما فعلت في السنوات الماضية، ستصوت مؤيدة لمشروع القرار A/59/L.2.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): في مناقشة التدابير الاقتصادية القسرية، بما في ذلك القوانين المتجاوزة للحدود الإقليمية، أدان وزراء بلدان حركة عدم الانحياز، في ديربان في آب/أغسطس ٢٠٠٤، استخدام التدابير التي تحول دون ممارسة البلدان حقها في أن تقرر، بكامل حريتها، نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها. كما ناشد الوزراء جميع البلدان ألا تعترف بالقوانين الانفرادية المتجاوزة للحدود الإقليمية، وهي القوانين التي تفرض جزاءات على الدول الأخرى والشركات الأجنبية.

وتنظر جنوب أفريقيا إلى الفرض المستمر للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على جمهورية كوبا بوصفه انتهاكا لمبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

واستمر الإجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية ضد جمهورية كوبا فترة ٤٥ عاما تقريبا. ولكن ذلك الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي استمر طويلا ما فتئ عدد متزايد من الدول الأعضاء يرفضه إلى درجة أن معارضته أصبحت بالإجماع تقريبا. وفي الواقع، إنني أعتقد أن حضور ذلك العدد الكبير من الدول الأعضاء في قاعة الجمعية اليوم ومشاركتها في هذه المداولات يشكلان مؤشرين على معارضة هذه الدول للتدابير الانفرادية المتخطية للحدود الإقليمية.

وخلال هذا الوقت، أصبحت الدول الأعضاء تسلم بأهمية التحويلات النقدية وقبلت الإسهام الكبير الذي تقدمه التحويلات النقدية للأسر المتلقية لها في البلدان النامية، فضلا عن الدور الذي يمكن أن تضطلع به تلك التحويلات في تعزيز التنمية في تلك البلدان. وبالتالي أصبح يشاد بقيمة التحويلات في العديد من قرارات الأمم المتحدة، فضلا عن

الإعلانات الأخرى، بما فيها توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

وفي الأشهر الأخيرة، علمنا المزيد بشأن الدور الذي يمكن أن تضطلع به التحويلات النقدية في سعينا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وجرى إبراز الدور المحتمل لتلك التحويلات من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية في تقريرين هامين: أولا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تم النظر في تقرير عن المصادر الابتكارية لتمويل التنمية (A/59/398، الملحق) يتضمن توصية بشأن التحويلات في مؤتمر قمة زعماء العالم للعمل من أجل مكافحة الجوع والفقر، الذي نظمه رئيس البرازيل لولا دا سيلفا. ثانيا، في مذكرة الأمين العام بشأن المصادر الابتكارية لتمويل التنمية (A/59/272)، أبرز مسألة التحويلات، كما وردت في موجز أولي للدراسة البحثية للمعهد العالمي لاقتصاد التنمية بشأن المصادر الجديدة لتمويل التنمية التي ستصدر قريبا. وهناك العديد من التقارير المشابهة الأخرى التي تركز على الدور الذي يمكن أن تضطلع به التحويلات النقدية في تعزيز التنمية في البلدان النامية.

ومما له مغزاه أن وفد الولايات المتحدة أيد، في مناقشة جرت مؤخرا في اللجنة الثانية لمشروع قرار بشأن النظام المالي الدولي والتنمية (A/C.2/59/L.2)، الدور الذي يمكن أن تضطلع به التحويلات في تعزيز التنمية. ونأمل أن يصبح ذلك الرأي واسع القبول داخل حكومة الولايات المتحدة، التي استهدفت التحويلات في إحكامها قبل وقت قصير للحصار الذي تفرضه على كوبا. وبخفض كمية التحويلات وفرض المزيد من القيود على التحويلات التي يمكن أن يرسلها الأمريكيون الكوبيون إلى أسرهم في وطنهم، فإن الولايات المتحدة حولت أداة للتنمية إلى أداة للعقاب والإكراه.

وفي مؤتمر القمة الثالث عشر لرؤساء الدول أو الحكومات لحركة عدم الانحياز، الذي عقد في كوالالمبور في شباط/فبراير ٢٠٠٣، ومرة أخرى في الاجتماع الوزاري الرابع عشر لحركة عدم الانحياز، الذي عقد في ديربان في آب/أغسطس ٢٠٠٤، أعرب رؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز عن رفضهم للنهج الانفرادي، الذي يؤدي بشكل متزايد إلى تآكّل وانتهاك القانون الدولي، وإلى استخدام بلدان بعينها للقوة والتهديد باستخدامها وممارسة الضغط والإكراه بوصفها وسائل لتحقيق الأهداف السياسية لهذه البلدان. كما أعرب رؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز عن معارضتهم الصارمة للتدابير الانفرادية بوصفها وسيلة لممارسة الضغط على البلدان النامية لأن تلك التدابير مخالفة للقانون الدولي وللقانون الإنساني الدولي ولميثاق الأمم المتحدة وللقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول. وذكر رؤساء الدول أو الحكومات ووزراؤهم بشكل محدد أن قانون هيلمز – بيرتون وقانون كنيدي – داماتو يشكلان انتهاكات صارخة للقانون الدولي.

إن جنوب أفريقيا بلد ملتزم بالعمل نحو بناء عالم أفضل للجميع، عالم تتعايش فيه جميع الدول بشكل سلمي. ويقتضي تحقيق ذلك التعايش السلمي أن تتمسك جميع الدول بسيادة القانون، بما في ذلك القانون الدولي. وقد اعترفت معظم الدول الأعضاء في هذه الهيئة بالحاجة إلى احترام القانون الدولي في إدارة العلاقات الدولية، كما دلل على ذلك التأييد المتزايد لمشروع القرار بشأن هذا البند. وفي الأعوام الـ ١٣ التي دأبنا فيها نحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على النظر في هذا البند، تزايد التأييد على نحو منتظم، من ٥٩ دولة عضوا كانت تعارض الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا في عام ١٩٩٢ إلى ١٧٩ دولة في عام ٢٠٠٣.

وجنوب أفريقيا ستؤيد مرة أخرى مشروع القرار المعروض علينا اليوم (A/59/L.2). ونفعل ذلك لأن الحصار المستمر والانفرادي سبَّب معاناة لا مثيل لها لشعب كوبا. ونظرا لتأثير ذلك الحصار على الحياة اليومية لشعب كوبا، ليس أمرا مفاجئا أن نشهد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء حاضرة هنا اليوم لتشارك الجميع في دعم الشعب الكوبي.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): إننا نؤيد البيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل قطر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ونظرا لأهمية هذه المسألة فيما يتعلق بالحالة في منطقة البحر الكاريبي، فإنني أتكلم صباح هذا اليوم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية لكي أؤكد من جديد على تأييدنا لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتدعو أحكام ميثاق الأمم المتحدة إلى احترام المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحق الشعوب في تقرير المصير، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وصون العلاقات الودية بين الدول. وتعلق الجماعة الكاريبية أهمية كبيرة على احترام تلك المبادئ، التي تشكل التزامات ملزمة للدول الأعضاء. وبالتالي فإننا نعارض فرض التدابير العقابية الانفرادية، وبخاصة عندما تنطوي على تطبيق متخطٍ للحدود الإقليمية لتشريعات تنتهك القانون الدولي وتقيد حرية التجارة والملاحة وسيادة الدول وحريتها. ولكل ذلك تأثير خاص على الحالة في منطقة البحر الكاريبي، حيث يمنع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة إقامة علاقات اقتصادية طبيعية ويشوه تدفقات التجارة والاستثمار ويعرقل فرص العمل التجاري بين الدول المتجاورة.

وبالنسبة للجماعة الكاريبية، فإن كوبا تشكل شريكا هاما في علاقاتنا الكاريبية وبلدا نقيم معه برامج راسخة جدا للتعاون وعلاقات الصداقة. في رأينا أن جمهورية كوبا لا تهدد أحدا. وإننا نحترم حقوقها السيادية وندعم اندماجها الكامل في نظام العلاقات في نصف الكرة الذي ننتمي إليه.

إن الحصار المفروض على كوبا قد طال أكثر مما ينبغي، ولا يخدم أي غرض إلا الإبقاء على حالة التوتر بين بلدين مجاورين، تلك الحالة التي لا تؤدي إلا إلى آلام ومعاناة لا حصر لهما لشعب كوبا. وللأسف فإنه خلال العام الحالي تم اتخاذ تدابير إضافية لتشديد الحصار فيما يتعلق بالسفر والمعاملات المالية. ومما يبعث على مزيد من الأسف أن تلك التدابير قد بدأ تنفيذها في وقت حاسم بالنسبة للشعب الكوبي، الذي عانى الكثير من الدمار الذي تسبب فيه إعصاران أصابا الجزيرة في الأشهر الأخيرة. وقد شددت هذه الكوارث على الحاجة إلى التعاون والتضامن الإقليميين في مواجهة النتائج الاقتصادية والإنسانية المترتبة عليها. وهذا يجعل من الحتمي بدرجة أكبر إنهاء التدابير العقابية التي لها آثار كبيرة الضرر على رفاهة الشعب الكوبي.

إن الجماعة الكاريبية تشاطر الولايات المتحدة الأمريكية علاقات ودية وقديمة، وهي علاقات نقدرها كثيرا. وبتلك الروح نحث حكومة الولايات المتحدة على أن تحترم حكم المجتمع الدولي الذي يقضي بإنهاء الحصار وبالدخول في حوار بناء وتطبيع العلاقات مع كوبا. ومن شأن هذه الخطوة أن تزيل مصدرا للتوتر والصراع وأن تُحسن آفاق السلم والتنمية والتعاون داخلي الأمريكتين.

إن وفودنا في الجماعة الكاريبية تؤيد مضمون مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة وسنصوت مؤيدين له.

السيد لي ليونغ مينه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): يود وفد فييت نام أن يشكر الأمين العام على تقريره المعنون ''ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا'' والوارد في الوثيقة A/59/302. إننا نرحب بوجود السيد فيليبي بيريز روكي، وزير خارجية كوبا، في هذه الجلسة للجمعية العامة. ويود وفدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به وفد قطر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

تقوم الولايات المتحدة، على مر نصف قرن من الزمن تقريبا، بفرض تدابير الحصار والحظر ضد جارتها كوبا. وخلال الثلاثة عشر عاما الماضية تم زيادة إحكام تدابير الحصار والحظر تلك من خلال إصدار وتنفيذ قانون هيلمز – بيرتون ومرسوم توريسيللي. وباعتبار تلك الحالة تشكل انتهاكا خطيرا للميثاق ولمبادئ القانون الدولي وحرية التجارة والملاحة، اتخذت الجمعية العامة، على مدى الثلاثة عشر عاما الأخيرة قرارات متتالية بأغلبيات ساحقة. وكان آخر هذه القرارات القرار ٧/٥٨ الذي اتخذته في دورتها الثامنة والخمسين بأغلبية ١٧٩ صوتا، والذي يدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وكما يرد في تقرير الأمين العام فإن هذا الرأي شبه الإجماعي للمجتمع الدولي أن تنفيذ تشريع يتجاوز الحدود الإقليمية مثل قانون هيلمز – بيرتون غير مقبول ويجب رفضه.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا قد طال أكثر مما ينبغي. فهو حقا أطول حصار فُرض في التاريخ. ولا يمكن إلا أن نتفق مع ما جاء في البيان المدلى به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بأن هذا الحصار لا يخدم أي غرض إلا الإبقاء على حالة التوتر بين بلدين متجاورين وفرض معاناة وآلام لا حصر لها على الشعب الكوبي، ولا سيما النساء والأطفال.

ونلاحظ بقلق كبير ما جاء في تقرير حكومة كوبا من أن الأضرار المباشرة التي يعاني منها الشعب الكوبي بسبب تنفيذ هذا الحصار تُقدر بنحو مرتين ونصف المرة من الناتج المحلي الإجمالي لكوبا في عام ٢٠٠٣. ونود أن نعرب كذلك عن قلقنا بأنه رغم تكرار رفض إنهاء الحصار، حسبما طالب بذلك ١٣ قرارا اتخذتها الجمعية العامة، فرضت الولايات المتحدة دون توقف تدابير إضافية من قبيل القيود على السفر وعلى بيع بعض الأدوية المنقذة للحياة، ضمن تدابير أخرى، مما يتسبب في حدوث مزيد من المعاناة والآلام لشعب كوبا ويعوق بشكل خطير التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لكوبا.

إن فييت نام، بوصفها دولة عانت كثيرا من الحصار والحظر، وانطلاقا من سياستها الخارجية الأساسية التي تقوم على احترام الحق المشروع لكل دولة في اختيار نظامها الاجتماعي والسياسي وأسلوب التنمية الخاص بها، تعارض أي حصار أو حظر انفرادي تفرضه دولة على دولة أخرى. لقد أيدنا جميع القرارات الـ ١٣ التي اتخذتها الجمعية العامة والتي تطالب بأن تنهي الولايات المتحدة حصارها الاقتصادي والتجاري والمالي التي تفرضه على كوبا. وإننا على استعداد لدعم مشروع القرار الذي سيصدر في نفس الاتجاه والوارد في الوثيقة A/59/L.2. ونرى أنه ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة باتخاذ تدابير ومبادرات مبكرة وملموسة لضمان تنفيذ جميع القرارات التي تم اتخاذها. ونود أن نؤكد من جديد على رأينا في أن الخلافات التي تقع بين الولايات المتحدة وكوبا، وهما بلدان متجاوران، يجب أن تتم تسويتها من خلال الحوار والمفاوضات بروح من الاحترام المتبادل لاستقلال وسيادة كل منهما.

نود مرة أخرى أن نعرب لشعب كوبا عن مشاعر الصداقة الخالصة والتضامن والتزامنا بالانضمام إلى الدول الصديقة الأخرى لمساعدة هذا الشعب على التغلب على المعاناة والآلام الناجمة عن هذا الحصار غير العادل.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالفرنسية): لقد مر أكثر من أربعة عقود منذ أن فرضت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على جمهورية كوبا. وإننا نأسف بشدة لأن هذا الحصار يستمر في إحداث حالات من التوتر في العلاقات بين البلدين المتجاورين. وفي رأينا أنه قد آن الأوان لأن يبدأ هذان البلدان مفاوضات جادة من أجل التوصل في أسرع وقت ممكن إلى حل مقبول من الطرفين.

في عالم اليوم الذي يتميز بالتعاون المتعدد الأشكال فيما بين الدول، من الواضح أنه لا يوجد ما يبرر اتباع ممارسات تجارية تمييزية وانفرادية. ففي الواقع أن تطبيق القوانين المحلية لبلد ما خارج حدوده الإقليمية يتعارض بوضوح مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. ووفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة يجب على دولة عضو ألا تصدر أو تنفذ قوانين أو أحكاما أو تدابير تضر آثارها التي تتجاوز حدودها الإقليمية بسيادة دول أخرى أو بحرية التجارة.

إن الحق السيادي لكل دولة في الاشتراك بحرية في النظم المالية والتجارية الدولية مقدس. ولا يحق لأي بلد أن يتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى على الرغم من اختلاف نظمها الاجتماعية والسياسية. إن جمهورية كوبا، بصفتها بلدا مستقلا وذا سيادة، يحق لها أن تختار نظامها السياسي وطراز تنميتها الخاصين بها. ولكي تتمكن كوبا من الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة يجب أن تتاح لها الفرصة للحفاظ على علاقات تجارية مع جميع بلدان العالم ولتعزيز تلك العلاقات. ومن واجب المجتمع الدولي أن يدعم كوبا وشعبها البطل في الجهود القوية التي يبذلانها بغية تحقيق تنمية البلد الاقتصادية.

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بالاشتراك مع الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، ستواصل العمل لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. فتلك السياسة، البالية تماما والمنافية للقانون الدولي، لم تخدم كلا الطرفين حتى الآن. إن جمهورية كوبا عضو في الأمم المتحدة، وبصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة يجب أن نبذل قصارى جهدنا لمساعدة ذلك البلد على استعادة حقه المشروع في الاندماج في الاقتصاد العالمي المعولم.

وبهذه الروح ستصوت حكومتي مؤيدة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/59/L.2.

السيد إسماعيل (السودان): إن الأمم المتحدة وهي تخطو نحو العام الستين من عمرها، وهي ما فتئت تنادي بأهمية الالتصاق بالمفهوم الجماعي وترسيخ الإرادة الجماعية وإنفاذ القرارات الجماعية وتدعو إلى ذلك، لهي الآن في أحوج الأوقات لرفض القرارات الأحادية كالتي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

إن المجتمع الدولي اليوم، وبعد مسيرة طويلة من الالتزام بالمبادئ التي حض عليها ميثاق الأمم المتحدة في مناداته بضرورة بسط وإشاعة روح الإخاء وقيم العدل والمساواة ودفع التعاون بين الدول وترسيخ احترام الدول لخيارات الشعوب، تلك المسيرة التي وضعت البصمات الأولى لمجتمعنا في مراحل تاريخه الأول في ترسيخ سيادة القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية، قد أرسى إطارا للبشرية يقاس به مدى احترامها للحقوق المشتركة

وخيارات الآخرين والعيش في إطار القانون وظل العدالة الاجتماعية التي يوفرها ويكفلها القانون الدولي للجميع.

ما انفكت الجمعية العامة وعلى مدى ثلاثة عشر عاما، على التوالي، تنظر في بند بعنوان ''ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا''. ولا شك أن كلمتي ''ضرورة'' و ''إنهاء'' لهما وزنهما القانوني الذي يرسخ كل مفهوم الإجماع والإرادة الجماعية. إن الجمعية العامة قد أكدت طوال كل تلك الأعوام، من خلال اعتمادها مشاريع القرارات المقدمة في إطار هذا البند، على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وطالبت جميع الدول الأعضاء بعدم إقرار أو تطبيق ما تفرضه دولة واحدة من قرارات أو تدابير إنفرادية تتناقض مع الميثاق الدولي ومبادئ حسن الجوار، بل وتتجاوز في طبيعتها الحدود الإقليمية.

إن قرارات الجمعية العامة المتعددة تلك والسند الكبير الذي تجده كوبا الصديقة لأبلغ دليل على عدالة القضية الكوبية. وإن تصويت ١٧٣ دولة لصالح مشروع القرار في الدورة الماضية يعكس بلا شك الوعي المتعاظم للمجتمع الدولي بمخاطر فرض مثل تلك العقوبات على الدول الأعضاء دون وجه حق.

إن كوبا قد برهنت على أنها عضو فاعل في المجتمع الدولي. وقد شاركت، وما زالت تشارك في شتى المحافل من خلال النظام التعددي الذي ارتضاه الجميع طريقا لحل القضايا وتخطي العقبات.

إن بلادي ما تزال تعاني من آثار العقوبات الاقتصادية الأحادية التي فرضتها أيضا الولايات المتحدة عليها منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، بل وظلت تجددها كل عام. وإنه لمن المؤسف أن تقدم دولة عظمى على مثل هذه الممارسات الأحادية دون سند قانوني، بل إن الهدف الوحيد منها هو ممارسة الضغط السياسي على الحكومة السودانية، وذلك في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة.

إن السودان، وانطلاقا من إيمانه الراسخ والمبدئي الرافض للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا، سيصوت لصالح مشروع القرار المقدم من كوبا والمعنون ''ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا''، ويدعو جميع الدول إلى أن تصوت لصالحه أيضا، لتعبر وبقوة عن عدم إقرارها لمثل هذه التدابير والإجراءات الانفرادية التي تنتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

السيد ماهيغا (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لقد مضى ١٣ عاما منذ عرض هذا البند من جدول الأعمال لأول مرة على الجمعية العامة للتداول بشأنه. وأود أن أحذو حذو المتكلمين السابقين في التأكيد من جديد على تأييد وفد بلدي لمشروع القرار بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من جانب الولايات المتحدة على كوبا (A/59/L.2) وهو حصار استمر فترة ٤٠ عاما. ويستند موقفنا المبدئي إلى القانون الدولي وهو تعبير عن تضامننا مع شعب كوبا، الضحية الرئيسية لهذا الحصار.

وتعتقد تترانيا اعتقادا راسخا بأن فرض الحصار على كوبا منذ ما يزيد على أربعة عقود يشكل انتهاكا خطيرا، ليس للمبادئ الأساسية للميثاق والقانون الدولي فحسب، بل أيضا لحرية التجارة الدولية. وقد تفاقم الوضع باعتماد قانون توريسيلي في عام ١٩٩١، وقانون هيلمز – بيرتون في عام ١٩٩٦، وكانت غاية كل منهما إقصاء كوبا تماما عن التجارة الدولية وشل اقتصادها، مع ما يجره ذلك من عواقب وخيمة على الحياة اليومية للناس في كل الأعمار.

وبالإضافة إلى انتهاك سيادة دول أخرى، وكذلك القانون الدولي، فإن صفة الحصار التي تجتاز حدود الدولة، كما هي واردة في تشريعي توريسيلي وهيلمز – بيرتون، قد أدت إلى تفاقم الآثار المدمرة على الاقتصاد الكوبي خلال السنوات العشر الماضية من خلال عرقلة العلاقات التجارية بين كوبا ودول أخرى. وقد أثر الحصار بشكل خطير على القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في كوبا. وتقدر الخسائر المباشرة الضخمة التي لحقت بكوبا من الحصار خلال ٤٥ عاما بما يزيد على ٧٩ بليون دولار.

ومن المشجع والجدير بالثناء أن نلاحظ أنه، على الرغم من كل هذه المصاعب وكل الظروف التي اضطرت أن تعيش في ظلها، تمكنت كوبا من تطوير نظام صحي وتعليمي على أعلى المستويات في العالم وكانت سخية في تشاطره مع بلدان نامية أخرى. واستفادت تترانيا ليس من فرص التدريب الممتاز التي أتاحتها كوبا في مختلف الميادين فحسب، بل تلقت أيضا بشكل مستمر الخبرات المتقدمة في ميادين الطب. وبالإضافة إلى أفرقة الأطباء الذين يصلون من كوبا بشكل اعتيادي، فقد استقبلت تترانيا هذا العام عددا كبيرا من الأطباء الكوبيين الذين سيقدمون الخدمات في مستشفيات المناطق الريفية في بلدي التي هي في حاجة ماسة إليها.

إن هذه الإنجازات الباهرة في الميدان الاجتماعي، التي حققت في ظل الحصار المستمر، أنجزت بتضحيات كبيرة وهي تشكل برهانا لافتا على الشجاعة والجلد من جانب كوبا. ومن الجلي أن منجزات كوبا في ميداني الصحة والتعليم، والتقدم الذي أحرزته في قطاعات أخرى من الاقتصاد والجهود الإنسانية كانت ستكون أعظم بدون الحصار، وكان من الممكن أن تكون كوبا دولة أكثر ازدهارا.

وفي وقت فيه يسير المجتمع الدولي في موكب إعلان الألفية ويسعى إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فقد حققت كوبا غالبية هذه الأهداف بشكل مثير للإعجاب. بل ذهبت كوبا أبعد من ذلك وأبدت استعدادها لمشاطرة الآخرين خبراتها. وكوبا أيضا تستحق التمتع بالتنمية الاقتصادية والازدهار. إن العدالة والرخاء الإنساني وحقوق الإنسان ينبغي أن تبقى غير قابلة للتجزئة وينبغي أن يتمتع بها الجميع بدون شروط.

وتعتقد تترانيا أنه من الممكن في مجال الإمكانيات السياسية العثور على سبيل لفك الحصار، وأن الفرص الدولية سانحة لذلك، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة.

إننا نناشد جميع الدول الامتناع عن تطبيق القوانين والتدابير، وإلغاء القوانين القائمة التي تنتهك حرية كوبا في التجارة والملاحة بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

السيد النصر (قطر): شكرا على إتاحة الفرصة لي للتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن هذا البند من جدول الأعمال: ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وفي حقيقة الأمر، تعلق المجموعة أهمية كبرى على هذه المسألة، بما أنها تتصل بمسألة تدابير تتخذ خارج نطاق الولاية الإقليمية وتنتهك السيادة الوطنية وتقوض المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، في الوقت الذي تحد فيه بدرجة كبيرة من حرية التجارة والاستثمار.

وتدعو مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى وضع حد فوري للحصار كما دعت إلى ذلك قمة الجنوب في هافانا، وإعلانات مجموعة الـ ٧٧ الأخرى وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونلاحظ بتقدير التأييد الإيجابي لعدد كبير من أعضاء الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. ولذا نؤيد دعوة الأمين العام

الواردة في تقريره لإنهاء هذا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي. وفي هذا السياق، تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تؤكد من جديد الدعوة التي وجهتها قمة الجنوب فيما يتعلق بما يلي:

أولا، ضرورة قيام البلدان المتقدمة بإزالة القوانين والأنظمة التي تترتب عليها آثار سلبية خارج نطاق الولاية الوطنية وغيرها من أشكال التدابير القسرية الاقتصادية الانفرادية، مما لا يتسق مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف.

ثانيا، أعربت قمة الجنوب عن قلقها بشأن أثر الجزاءات الاقتصادية على السكان المدنيين والقدرة الإنمائية، في البلدان المستهدفة، ولذا حثت المجتمع الدولي على استنفاذ جميع الأساليب السلمية قبل اللجوء إلى الجزاءات، التي لا ينبغي النظر فيها إلا كملاذ أخير.

وإذا اقتضت الضرورة، لا ينبغي فرض هذه الجزاءات إلا على نحو يتمشى تماما مع ميثاق الأمم المتحدة وبأهداف واضحة، وإطار زمني واضح، وعلى أساس النص على الاستعراض المنتظم، ووضع شروط دقيقة لرفعها وعدم استخدامها أبدا كشكل من أشكال العقوبة أو من أجل الاقتصاص.

تود مجموعة الـ ٧٧ أن تشير إلى النداء المخلص الذي وجهته القمة إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتبادر فورا إلى رفع الحصار المفروض على جمهورية كوبا منذ عام ١٩٦٠. إن الحصار الاقتصادي، الذي مضى عليه وقت أطول مما يجب، لا يحقق غرضا سوى الإبقاء على التوتر بين البلدين المجاورين ويسبب مشقات ومعاناة يعجز عنهما الوصف لشعب كوبا، لا سيما النساء والأطفال.

ومجموعة الـ ٧٧ مقتنعة بأن استبدال الحصار بتعزيز الحوار والتعاون سيساهم مساهمة كبيرة في إزالة التوتر بينهما كما سينهض بالتبادل المجدي والشراكة بين البلدين اللذين يرتبط مصيرهما بروابط التاريخ والجغرافيا.

إن مجموعة الـ ٧٧ والصين، كعهدها في الماضي، ستؤيد القرار المتعلق بهذه المسألة وتحث جميع الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها.

السيد موسامبشيمي (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم وأعضاء المكتب بالطريقة المقتدرة التي ترأسون بها هذه الدورة. إنه لمصدر فخر وشرف لنا جميعا أن نراكم، سيدي الرئيس، أنتم الابن المتميز لغابون، الدولة الشقيقة لزامبيا، تقومون بهذا العمل الجدير بالثناء.

لقد أخذت الكلمة لأسجل تقدير بلدي لتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/59/302 المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، والذي يعرب من عدة نواح عن آراء المجتمع الدولي بشأن الموضوع.

ويعلن وفدي تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به من فوره ممثل قطر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ولكني أود أن أبدي بضع ملاحظات بالنيابة عن بلدي.

كما تعلم الجمعية العامة، مضت الآن أكثر من أربعة عقود والشعب الكوبي يعيش تحت الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية. وخلال هذه الفترة، اتخذت هذه الجمعية قرارات تدعو إلى رفع الحصار، مؤكدة على الآثار الإنسانية للحصار على الشعب الكوبي.

وقد صوت وفدي مؤيدا جميع القرارات السابقة بشأن هذا البند بغية تأكيد احترامنا لأحكام القانون الدولي، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي، سيصوت وفدي مرة أخرى مؤيدا مشروع القرار A/59/L.2، الذي

سيعتمد بشأن هذا البند. ونناشد الوفود الأخرى دعم مشروع القرار هذا.

لقد تغير العالم منذ عام ١٩٥٩. ومثلما أن هناك حاجة إلى التكيف مع الظروف المتغيرة في العلاقات الدولية منذ ذلك الحين، من الضروري إعادة النظر في فعالية عمليات الحصار والجزاءات. ويرى وفدي أن الحصار المفروض على كوبا يشكل خرقا للقانون الدولي وانتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يجد وفدي الآثار الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية لقانوني هيلمز – بيرتون وتوريسلي غير مقبولة. فهذان القانونان يتعديان على سيادة دول أخرى ويعوقان الملاحة وحرية التجارة العالميتين على نحو ما هو منصوص عليه في أحكام منظمة التجارة العالمية.

ويود وفدي أن يناشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دعم المبادئ النبيلة المضمنة في الميثاق، وذلك بالتصويت بالإجماع على رفع الحصار فورا. وبالنظر إلى أهمية رفع هذا الحصار، يؤيد وفدي إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الستين للجمعية العامة بغية تمكين المجتمع الدولي من أن يبقي المسألة قيد نظره حتى تحل نهائيا.

السيد غارثا (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإسبانية): إن حصار الولايات المتحدة الاقتصادي على كوبا مسألة ثنائية ينبغي ألا تعرض على الجمعية العامة.

ويهدف مشروع القرار إلى لوم الولايات المتحدة على فشل السياسات الاقتصادية للنظام الشيوعي ولصرف الانتباه عن سجله في مجال حقوق الإنسان. والحجج القائلة بأن الولايات المتحدة تحرم كوبا من الغذاء والدواء لا أساس لها من الصحة. فمنذ عام ١٩٩٢ أصدرت الولايات المتحدة تصاريح بأكثر من بليون دولار من مبيعات وتبرعات الأدوية والأدوات الطبية. وعلاوة على ذلك، أصدرت الولايات المتحدة، منذ عام ٢٠٠١، تصاريح بتصدير ما قيمته أكثر من ٥ بلايين دولار من السلع الزراعية. وفي تلك الفترة نفسها، صدر بالفعل ما قيمته أكثر من ٧٠٠ مليون دولار من المنتجات الزراعية إلى كوبا.

وينبغي ألا ننسى أن الولايات المتحدة أكبر مَصْدر واحد للمساعدة الإنسانية المقدمة إلى كوبا. وتقدر تحويلات الأشخاص الموجودين بالولايات المتحدة بما يقارب بليون دولار سنويا إلى كوبا. وإنه لصحيح أيضا بصورة واضحة أن كوبا يمكنها شراء أي شيء تحتاجه، بل هي في الواقع تفعل ذلك – ما يقدر بـ ٤,٣ بليون دولار من الواردات سنويا – من دول أخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية.

ويجب ألا يكون هناك شك في أنه إذا كان الكوبيون عاطلين عن العمل أو جوعى أو يفتقرون إلى العناية الطبية – كما يعترف النظام – فإن ذلك بسبب إخفاقات الحكومة الحالية. إذ أنها لم تبد أي اهتمام على الإطلاق بتنفيذ أي إصلاح اقتصادي أو سياسي من شأنه أن يفضي إلى تغيير ديمقراطي واقتصاد يقوم على حرية السوق. ومن الأمثلة في هذا المجال أن الحكومة الكوبية لم تعد، منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر، تصدر تراخيص جديدة لـ ٤٠ فئة مختلفة من العمالة الذاتية. وذلك يعني أن الحكومة لن تسمح لشخص أن يدير مطعما صغيرا في منزله بل وأن يؤدي دور المهرج في حفلة أطفال. وهذا أمر غريب. وقبل فترة وجيزة فرض النظام عقوبات على استخدام الدولارات في كوبا تقضي بمصادرتها، ناقضا بذلك سياسة استمرت طوال عقد من الزمن. وذلك النوع من سوء الإدارة الاقتصادية هو السبب في أن بلدا كان متوسط دخل الفرد فيه قبل ٤٥ عاما يساوي متوسط دخل الفرد في إسبانيا أصبح الآن من أبأس البلدان اقتصاديا في أمريكا اللاتينية.

إن الحكومة الكوبية ليست ضحية كما تدعي، بل هي حكومة مستبدة، تعاقب بقسوة كل من يجرأ على أن

يكون له رأي مختلف. وقد رفض كاسترو بإصرار السماح بأي نوع من الانفتاح السياسي، وهو لا يزال يحرم الكوبيين من حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، صدرت أحكام بالسجن بمتوسط ٢٠ سنة ضد ٧٥ من أعضاء المعارضة، من بينهم صحفيون مستقلون واقتصاديون ونقابيون ومدافعون عن حقوق الإنسان. وتلك الإجراءات كانت قاسية حتى بمعايير النظام الكوبي المعتادة، واستمر النظام أيضا في مضايقة الذين أطلق سراحهم، مخضعا إياهم يوميا تقريبا لتحقيقات تستمر ساعات طويلة. وطوال عامين تقريبا ظلت كوبا تتحدى فكرة احترام رغبة المفوض السامي لحقوق الإنسان برفضها زيارة ممثله الشخصي للبلد.

وكما حدث في الماضي، ستصور الحكومة الكوبية مرة أخرى تأييد مشروع القرار هذا بأنه تأييد لسياستها القمعية. ونحن قطعا لا يمكننا تأييد الانفتاح الاقتصادي مع بلد له هذا السجل السيئ بشأن المسائل الاقتصادية والسياسية. وسنصوت معارضين لمشروع القرار هذا ونحث كل الوفود على أن تفعل ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن اقترح قفل قائمة المتكلمين في مناقشة اليوم.

تقرر ذلك.

السيد كوا وين (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): إنني آخذ الكلمة لأعرب عن بالغ قلقنا إزاء استمرار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وفي ذلك الصدد، يود وفدي أيضا أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلت به قطر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ومن حيث المبدأ، وبصفتنا بلدا تضرر من الجزاءات الانفرادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية، فإن ميانمار تتعاطف تماما مع الشعب الكوبي، وخاصة النساء والأطفال. ومن الواضح أن المجتمع الدولي يعرب عن إرادته كل سنة من خلال اعتماده بأغلبية ساحقة القرار الذي يدعو إلى إنهاء الحصار. ومن المؤسف أن الإدارة الأمريكية لم تستجب لتلك الدعوة، ولكنها شددت الإجراءات ضد كوبا.

وتشارك ميانمار في الرأي القائل بأن الحصار لا يخدم أي غرض. ولا يستفيد منه أي من البلدين أو الشعبين، وهو يعرض الجهود الإنمائية الكوبية للخطر. إذ أنه يحرم الشعب الكوبي من الحق في الغذاء، والحق في التنمية، والحق في حرية التجارة والملاحة. ويحول دون التبادل الثقافي والاجتماعي والتفاعل بين الشعبين الكوبي والأمريكي. ويحد من قدرة القطاع الخاص من الدخول في عمليات ذات نفع متبادل.

وميانمار، بوصفها عضوا ذا مبادئ في المجتمع الدولي، تؤيد تماما مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبدأي عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر والمساواة في السيادة بين الدول. ويؤمن وفدي أيضا إيمانا راسخا بأن من الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الدول أن تختار نظمها السياسية والاقتصادية الخاصة بها على أساس رغبة الشعب. ونرى بصورة لا لبس فيها أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا لا يخالف أحكام ميثاق الأمم المتحدة فحسب، ولكنه يناقض أيضا القانون الدولي. ويرى وفدي أن من المرفوض بشكل خاص تلك التدابير الخارجة عن نطاق الولاية القضائية الوطنية، التي تعتدي على الحقوق السيادية للدول الأخرى.

وفي هذا العالم المتعولم، مما يأتي بنتائج عكسية وضع حواجز اصطناعية بين البلدان. وهو أمر لا يفضي إلى تحقيق

تفاهم أفضل بين شعوب العالم. وتعتقد ميانمار اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن للبلدان تنمية علاقات حسن الجوار وضمان السلام والاستقرار وتعزيز المصالح المشتركة إلا من خلال الحوار والتعاون.

ولذلك فإن وفدي يكرر دعوته إلى الإنهاء الفوري للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وسيصوت وفدي مرة أخرى هذه السنة مؤيدا مشروع القرار A/59/L.2.

السيد تورو خيمنز (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود قبل كل شيء أن أتوجه بتحية حارة إلى وزير خارجية جمهورية كوبا الحاضر هنا اليوم، أصالة عن نفسي ونيابة عن جمهورية فنزويلا البوليفارية.

لقد ظلت جمهورية فنزويلا البوليفارية ترفض بحزم ومرارا وتكرارا سن وتطبيق قوانين وترتيبات تنظيمية ذات آثار خارجة عن نطاق الولاية القضائية الوطنية، الأمر الذي يساوي تجاهل سيادة الدول الأخرى.

والحصار المفروض على كوبا، ذو الطابع القسري والخارج عن نطاق الولاية القضائية الوطنية، يشكل عملا انفراديا من أعمال القوة يخالف النظام القانوني الدولي الذي يحكم التبادلات الاقتصادية والتجارية بين البلدان.

ندد القائد شي غيفارا، أثناء مخاطبته الجمعية العامة في عام ١٩٦٤، بالطابع السياسي للهيمنة الامبريالية المتمثلة في الحصار وتشديده من خلال التدابير التي فرضتها وزارة التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تحظر كلياً بيع الدواء والغذاء لكوبا. وقد قال شي غيفارا في هذا الصدد، بالنسبة لكوبا، لم تمتنع الولايات المتحدة الأمريكية عن تنفيذ التوصيات الصريحة التي تمخض عنها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقود في ذلك العام في جنيف فحسب، بل حظرت في الآونة الأخيرة بيع الدواء لكوبا. وبعملها هذا، خلعت عن نفسها، إلى الأبد، قناع الإنسانية الذي حاولت أن تخفي وراءه الطابع العدواني للحصار الذي تفرضه على الشعب الكوبي.

هذه الكلمات، التي أعلنها القائد شي غيفارا، دليل ملموس على الطابع الامبريالي للحصار. وكان الغرض منه عزل كوبا وخنقها وشل حركتها، بقصد تحقق الأمنية المستحيلة المتمثلة في تركيع هذا الشعب البطل وإغرائه بالتخلي عن تصميمه على أن يكون شعباً مستقلاً وذا سيادة وعلى عن يحدد مسار تاريخه. ومنذ ذلك التاريخ، جرى تشديد الحصار وتوسيعه وتعميقه من خلال صكوك قانونية تسعى الولايات المتحدة إلى تطبيقها على جميع دول العالم التي لها علاقات تجارية مع وكوبا.

واستغلت قطاعات من الجناح اليميني في الولايات المتحدة انهيار الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية لتشديد تلك الصكوك القانونية. كما أن قانون توريسلي، الذي اعتمده كونغرس الولايات المتحدة ووقعه الرئيس الأسبق جورج بوش في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، وقانون هيلمز – بيرتون، الذي اعتُمد في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٦ ووقّعه الرئيس السابق وليام ج. كلينتون – ويعرف أيضاً باسم قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا لعام ١٩٩٦، أو قانون التحرير – خطوات أخرى اتخذتها الولايات المتحدة لبناء إمبراطورية عالمية مقرها في واشنطن.

وقد قال السناتور تورسيلي نفسه، دون خجل، في الفقرة السادسة من الفرع الثاني من مشروع قانونه، أتاح انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية للولايات المتحدة والمجتمع الديمقراطي فرصة لم يسبق لها مثيل لتشجيع التحول في كوبا نحو الديمقراطية سلمياً. وشرحت مقدمة مشروع القرار هذا الغرض السياسي من القانون، المتمثل في: تشجيع حدوث تحول سلمي في كوبا نحو

الديمقراطية من خلال ممارسة ضغط مناسب على الحكومة الكوبية ودعم الشعب الكوبي.

وفي نفس الوقت، كانت الولايات المتحدة تكثف العمل لتطوير أسلحة جديدة ونشر قوات في جميع أنحاء العالم، محاولة فرض سلطة عسكرية وإمبراطورية عالمية تهدف إلى إخضاع جميع البلدان لنفس السلوك ونفس التفكير السياسي والإيديولوجي.

ولم تنجح محاولة سحق الشعب الكوبي الباسل والمصمم من خلال هذا النوع من العدوان إلا في زيادة وعي الشعب الكوبي وتعزيز ثورته. هذه هي النتيجة الحقيقية للحصار. فضلاً عن ذلك، فهم المجتمع الدولي ذلك وصوت، في هذا المحفل الدولي، بأغلبية ساحقة مؤيدا القرارات التي تدعم هذه الحقيقة اعتباراً من عام ١٩٩١. وزاد عدد الأصوات المؤيدة للقرار في عام ٢٠٠٣ إلى ١٧٩ صوتاً.

على الرغم من ذلك، عملت حكومة الولايات المتحدة، من وراء ظهر المجتمع الدولي، على تشديد الحصار بدلاً من تعليقه، وذلك باتخاذ تدابير أخرى تقوض الآن مباشرة العلاقات الأسرية بتقييد سفر الأمريكيين والمواطنين الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة إلى كوبا. وتنتهك هذه التدابير الجديدة حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وتعرض النظام الصحي، وهو أحد أعمدة الثورة الكوبية، للحصار من خلال الممارسات التجارية غير المشروعة، التي تمنع بيع الشركات الخاصة التكنولوجيا اللازمة لإبقاء أدوات التشخيص ومعالجة المرضى صالحة للعمل. وطبقت نفس الممارسات غير القانونية على التعليم والرياضة والثقافة.

يؤكد وفدي مجدداً، تضامنه مع حكومة وشعب وكوبا، على موقفه الرافض لسن وتطبيق أي نوع من القوانين أو اللوائح التنظيمية التي لها تأثيرات تتجاوز الحدود الإقليمية وتعتدي على سيادة دول أخرى. وحيث أن هذه الحالة لم تنته، سنصوت مؤيدين لمشروع القرار الذي قدم لتنظر فيه هذه الجمعية.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): أود أن أستهل بياني بالتعبير عن تأييد بلدي للبيان الذي ألقاه ممثل دولة قطر الشقيقة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

أكدت مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة على حق الدول في ممارسة سيادتها على أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ويُفترض في أعضاء الأمم المتحدة كافة، ولا سيما الدول الكبرى، أن تحترم ميثاق الأمم المتحدة، الذي يشكل دستور هذه المنظمة ومرجعها الأول والأخير.

إن الحصار المفروض على كوبا منذ ما يزيد على أربعة عقود عرّض كوبا لشتى أنواع الضرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وعمّق معاناة الشعب الكوبي، ولا سيما الأطفال منهم وكبار السن. كما أثر الحصار على الجهود الحثيثة التي يبذلها الشعب الكوبي لتحقيق رفاهه وازدهاره.

يعرب وفدي عن تقديره لحرص كوبا المستمر على إجراء حوار بناء مع الولايات المتحدة لتسوية جميع المسائل الخلافية بين الطرفين على أساس المساواة في السيادة والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ حسن الجوار. ويرى وفدي أن تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا يصب في مصلحة شعبي البلدين. ويؤكد بلدي على حق الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمحض إرادتها، وفقا لما تقتضيه الشرائع الدولية.

إن تزايد تأييد المجتمع الدولي لضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا هو تأكيد على ضرورة احترام النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تختارها كل دولة

بملء إرادتها، وفي ضوء المصالح الوطنية التي تراها ملائمة لها. ونشير في هذا الصدد إلى إعلان رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، الصادر عن اجتماعهم المنعقد في كوالالمبور، ماليزيا، الذي طالب مرة أخرى حكومة الولايات المتحدة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، كما عبّر عن قلقهم من توسيع الحصار المفروض على كوبا، واستمرار التدابير التشريعية الجديدة التي تقود إلى تقوية الحصار. كما نشير إلى اتفاق البلدان النامية في مؤتمر قمة الجنوب لمجموعة الـ ٧٧ والصين الذي انعقد في هافانا، حيث رفضت القمة رفضا قاطعا فرض أية قوانين وأنظمة ذات آثار تتجاوز الحدود الوطنية، كما رفضت جميع الأشكال الأخرى للتدابير الاقتصادية القسرية. وأعربت القمة عن قلقها العميق إزاء ما يترتب على الجزاءات الاقتصادية من آثار سلبية على القدرة الإنمائية في البلدان المستهدفة، ووجهت نداء خاصا باسم جميع قادة البلدان النامية لرفع الحصار المفروض على كوبا فورا.

لقد عبر المجتمع الدولي مرارا عن رفضه لاستمرار العقوبات من جانب واحد على كوبا، وعن رفضه لتوسيع هذه العقوبات من خلال القانون الذي سنته الولايات المتحدة، المسمى ”بقانون هيلمز – بيرتون“، والذي يتجاوز بولايته التشريعات الوطنية ليمس سيادة دول أخرى تتعامل مع كوبا، مما يتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول ومبادئ القانون الدولي. وقد أثبتت التجربة أن أنظمة الجزاءات تنتج عنها أضرار مادية هائلة، وتلحق خسائر اقتصادية كبيرة بالسكان المدنيين في الدول المستهدفة. وفي هذا الصدد، يأمل وفدي أن تزال جميع أشكال الحصار المفروضة من قبل الولايات المتحدة على كوبا، وأن يلقى صوت المجتمع الدولي، الذي تعبر عنه الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها، الاستجابة اللازمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وانطلاقا من ذلك، فإن سورية ستصوت مؤيدة مشروع القرار هذا.

السيد موليكو (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): تؤيد ليسوتو بيان الممثل الدائم لقطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وتصادق عليه تماماً.

خلال السنوات الاثنتي عشرة الماضية، أيدت الجمعية العامة تأييدا غامرا مشروع القرار المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. والتأييد الذي ما فتئت الدول الأعضاء تعبر عنه للمشروع في بياناتها خلال جلسة الجمعية العامة هذه يعكس بصدق حقيقة أن الحظر الأحادي الطرف والتدابير الجديدة الرامية إلى إحكام الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا تتعارض مع مبادئ القانون الدولي، بما في ذلك المبادئ التي يتضمنها الميثاق، خصوصا مبادئ تساوي السيادة بين الدول، وعدم التداخل وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

ويرى وفد بلدي أنه حق سيادي لشعب أي بلد، بما في ذلك كوبا، أن يحدد نظام الحكم ونموذج التنمية الأنسب لبلده. ومما يؤسف له كثيرا أنه حتى يمارس ملايين البشر في كوبا هذا الحق يتعين عليهم أن يتحملوا بؤسا لا يوصف يتسبب فيه الحصار الاقتصادي.

ويعتبر وفد بلدي أن كل التدابير القسرية، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو غير ذلك، التي تفرضها دولة على دولة أخرى، تدابير خطيرة وبالتالي غير مقبولة. ولا يمكن أبداً لمثل هذه التدابير أن تعزز السلم والأمن والاستقرار بل تعرضها للخطر. ولذلك تعارض حكومة ليسوتو بشدة الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي

تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وتحث على رفع الحصار الاقتصادي. وسنصوت مؤيدين لمشروع القرار A/59/L.2.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى تجد الجمعية العامة نفسها تتناول مسألة ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وفي هذا الصدد، تود إندونيسيا أن تؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لقطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن الحظر والجزاءات المفروضة على كوبا نافذة المفعول منذ أكثر من أربعين عاما متتالية. لذلك من المؤسف أن نلاحظ عدم اتخاذ تدابير ذات مغزى نحو رفع الحظر بعد ١٢ عاما من اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٩/٤٧.

وكمسألة مبدأ، أعربت إندونيسيا باستمرار عن معارضتها لإعلان وتطبيق دولة عضو لقوانين وتدابير تتعدى آثارها المتجاوزة للحدود الإقليمية على سيادة دول أخرى أعضاء. فهذه التدابير تتعارض مع أحكام الميثاق، الذي يجسد روح تعددية الأطراف.

إن إندونيسيا تقدر مبادئ تساوي السيادة بين الدول، وعدم التداخل والتدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين باعتبارها دعامات تعددية الأطراف. وتصون صكوك قانونية دولية عديدة هذه المبادئ، التي لا يعزز أياً منها هذا الحظر المفروض على كوبا بشكل انفرادي.

بعد أربعة عقود، نواجه مأزقاً غير مرغوب فيه، رغم المعارضة المتزايدة للحظر. وحقيقة الأمر هي أن ضرر الحظر أكثر من نفعه. والحظر لا يخدم غرضا يستحق الذكر؛ فهو يديم حالة يخسر فيها الطرفان.

إن الحظر يعادل حربا اقتصادية تسبب أضرارا تبعية كبيرة. إنه يضر اقتصاديا بمن يُقصد إفادتهم سياسيا. فالشعب الكوبي هو ضحيته الرئيسية. ورغم براءته من كل الاتهامات السياسية، تتم التضحية بمستقبله وحقوقه الإنسانية. وفي الحقيقة، تتم يوميا التضحية بهذا الشعب على نحو غير مبرر بسبب هذا الحظر.

والحقيقة أيضا هي أنه في هذا العصر من تزايد التكافل والعولمة والقبول العالمي لإعلان الألفية، وما يهدف إليه هذا الإعلان من الشراكة العالمية من أجل التنمية، يفتقر الحظر إلى مرجعية مشروعة. وفي هذا الصدد، ننضم إلى المتكلمين المؤيدين لإنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وانطلاقا من دعم قوي لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك حرية التجارة والملاحة الدوليتين، ستصوت إندونيسيا مرة أخرى مؤيدة لمشروع القرار.

السيد اندجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ما زال المجتمع الدولي يشهد المعاناة المستمرة لشعب كوبا نتيجة للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي غير العادل الذي تفرضه عليه حكومة الولايات المتحدة. ويستمر ذلك الحصار الانفرادي رغم الدعوات المتكررة من الجمعية العامة إلى إنهائه. بل إن مما يثير مزيدا من القلق أن الحصار قد عُزِّز في عهد الإدارة الأمريكية الحالية، بالرغم من آثاره السلبية والمعاناة التي يمر بها الشعب الكوبي، وخاصة النساء والأطفال والمسنين. وبدلا من أن تشجع حكومة الولايات المتحدة حسن العلاقات مع جيرانها، فإنها لا تزال تتبع سياسة عدائية ضد حكومة وشعب كوبا.

إن الحصار المفروض على كوبا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وإعلان الألفية نصا وروحا.

ولا يزال الحصار يتسبب في إلحاق الضرر ليس بالاقتصاد الكوبي فحسب، ولكن أيضا بالتنمية الاجتماعية والثقافية للشعب الكوبي، وحرمان الشعب الكوبي من الفرص والمنافع العائدة من التجارة الحرة والعولمة. وينتهك الحصار انتهاكا مباشرا حقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية ليس للشعب الكوبي فحسب، ولكن أيضا لمواطني الولايات المتحدة الذين يرغبون في أن تكون لهم اتصالات شخصية وتجارية مع الشعب الكوبي.

وتعارض ناميبيا بشدة قانون توريسلي وقانون هلمز – بيرتون، اللذين تترتب عليهما آثار خارجة عن نطاق الولاية الوطنية وينتهكان سيادة دولة كوبا ومبادئ وأحكام النظام التجاري الدولي.

ولا يُعقل أن تقوم حكومة الولايات المتحدة – المعروفة بدفاعها عن حقوق الإنسان وامتثالها لسيادة القانون – بحرمان الشعب الكوبي من حق الغذاء والدواء والتعليم بسبب مطامحه السياسية. وليس من العدل أن يفرض بلد من البلدان فلسفته على بلد آخر ضد إرادته. وكوبا لا تشكل تهديدا أو خطرا على الولايات المتحدة. ولذلك فإننا نكرر التأكيد على أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كوبا لا تتسق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

لقد ظلت الجمعية العامة، خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية، تعرب عن معارضتها لهذه الجزاءات الانفرادية من خلال قراراتها. ولكن تلك القرارات لم تنفذ. وذلك يجعل المرء يتساءل عن سبب تطبيق معيار مزدوج في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك ظل الشعب الكوبي يعاني تحت الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة. ومشروع القرار المعروض علينا اليوم تأكيد مجدد على حقوق الشعب الكوبي غير القابلة للتصرف في المشاركة في التجارة الحرة والملاحة الدولية.

ولن تنفك حكومة جمهورية ناميبيا تتمسك بمبادئ التعايش السلمي بين الأمم وحرية التجارة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ولذلك فإننا نكرر دعوتنا إلى الرفع الفوري وغير المشروط للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وعلى ذلك الأساس سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار (A/59/L.2) المعروض علينا.

السيد ميرأفضل (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/59/302 (الجزآن الأول والثاني)) في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“ وأن أعرب عن خيبة أملنا الكبيرة إزاء استمرار الحصار المفروض على ذلك البلد. وأود أيضا أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لقطر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

من الناحية التاريخية، ظلت التدابير الانفرادية المستخدمة كوسائل للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدن النامية تناقض روح ميثاق الأمم المتحدة، الذي يشجع التضامن والتعاون والعلاقات الودية بين البلدان والأمم. وعلى خلاف جهودنا الرامية إلى تهيئة بيئة مؤاتية، تنتهك هذه التدابير جميع القوانين والمبادئ والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية في ميدان التجارة العالمية وتشجع زيادة التفاعلات التجارية والاقتصادية بين البلدان.

إن استخدام التدابير الانفرادية كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية ظلت تدان من خلال القرارات والمقررات التي تعتمدها مختلف هيئات الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي

والاجتماعي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون أعلى صوتا بشأن ضرورة إلغاء هذه التدابير ومنع حدوث إجراءات مماثلة.

واعتماد وتنفيذ التدابير القسرية الانفرادية واستخدام عمليات الحصار أمور تحرم شعوب البلدان النامية المتضررة من التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتؤثر سلبا على رفاهها. وهي تنشئ عقبات أمام التنمية المستدامة والتمتع الكامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك حق جميع الناس في الحصول على مستوى من العيش الملائم لصحتهم ورفاههم والذي يضمن حقهم في الغذاء والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية. ويجب علينا ضمان عدم استخدام الغذاء والدواء وسائل لممارسة الضغط السياسي.

لقد ثبت الآن أن التدابير القسرية الاقتصادية الانفرادية تعرض للخطر المصالح الاقتصادية المشروعة للبلدان النامية المستهدفة. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمتعددة الأطراف تعزيز توحيد جهودنا الرامية إلى تهيئة وتعزيز بيئة دولية اقتصادية داعمة يمكن أن توفر لجميع البلدان فرصا متساوية للانتفاع من النظم الدولية الاقتصادية والمالية والتجارية. وينبغي لها أيضا النظر في السبل والوسائل اللازمة للتعويض عن خسائر البلدان المستهدفة من قبل الذين يلجأون إلى تلك التدابير الانفرادية.

وإظهارا لتضامننا الكامل مع الشعب الكوبي، لن يصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار (A/59/L.2) في إطار هذا البند فحسب، ولكنه يطلب من المجتمع الدولي أيضا أن يضاعف جهوده لتشجيع احترام القانون الدولي وتهيئة بيئة متعددة الأطراف عادلة ومواتية للحوار – بيئة خالية من الجزاءات وعمليات الحصار.

السيد تشيرغينتس (بيلاروس) (تكلم بالروسية): اليوم تنظر الجمعية العامة مرة أخرى في البند المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. وعلى الرغم من المناشدات المتكررة في الماضي، لم تتخذ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن أي إجراءات لتلبية رغبات المجتمع الدولي. وإضافة إلى ذلك، أدخلت سلطات الولايات المتحدة، قبل ستة شهور، تدابير جديدة لتشديد الحصار على تلك الدولة ذات السيادة والمستقلة.

وقد ظللنا نتابع هذه المسألة على نحو وثيق جدا لسبب آخر، هو أن جمهورية بيلاروس – وهي بلد من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، فَقَد واحدا من بين كل ثلاثة من مواطنيه في الكفاح ضد الفاشية، ويعاني أكثر من أي بلد آخر من آثار الحادثة التي وقعت في مفاعل تشرنوبل النووي – يجري تهديدها بنفس النوع من الحصار. يجب علينا جميعا أن ندرك وأن نصرح بثبات أنه لا يحق لأي دولة في العالم معاقبة شعوب بأكملها. ولقد حان الوقت لأن تندثر تلك العقلية تماما. ولا يسعنا إلا أن نسأل لماذا ينظر هذا المحفل العالمي الرفيع المقام، الأمم المتحدة، في قضايا القضاء على الفقر ومعدلات وفيات الأطفال المرتفعة ولكنه لا يظهر الاتساق بمنع معاناة شعوب بأكملها.

وقد قال الدكتور سبوك مرة إنه لم تكن أي حرب، حتى الحرب التي حققت فيها أكبر الانتصارات، تساوي ولو دمعة واحدة من طفل واحد. وكم من دمعات للأطفال تتدفق اليوم في تلك البلدان التي فرضت عليها الولايات المتحدة الحصار؟ أود أن أناشد المشاركين في جلسة اليوم تحديد أي بلد قد ساعدته الولايات المتحدة من خلال فرضها لحصار اقتصادي وتجاري ومالي. ولا توجد أي حالة حتى لشعب واحد قد أظهر أي تعاطف مع تلك الأنواع من الأعمال.

وقد أعلن ممثل الولايات المتحدة مؤخرا من هذه المنصة أن الولايات المتحدة قد منحت الطعام والأدوية لكوبا. ويمثل ذلك منطقا غريبا. يشعر الفرد أنه ينبغي له أن يجعل شخص ما يصل إلى حالة التضور جوعا. والفقر المدقع، وبعد ذلك يشعر الفرد أنه يجب عليه أن يظهر الشهامة. إن التحويلات المالية من الولايات المتحدة إلى كوبا، مثلما ذكر ممثل الولايات المتحدة، تشكل أكثر من بليون دولار. ولكن، لسبب من الأسباب، نسى أن يضيف أن حكومة الولايات المتحدة قد ألغت وحظرت تدفق تلك التحويلات تجاه كوبا.

وقد أظهرت التجارب أن المحاولات الأحادية من الدول لتغيير النظام السياسي الداخلي لدول أخرى بممارسة أي نوع من الضغط عليها، وبخاصة الضغط العسكري أو السياسي أو الاقتصادي، غير مقبولة وتؤدي إلى نتائج عكسية. وذلك على وجه الدقة سبب أننا نعتبر سياسة الولايات المتحدة ضد كوبا سلسلة من الخطوات الخطيرة التي لها تأثير سلبي ليس في أمن واستقرار المنطقة فحسب ولكن في أمن واستقرار العالم بأسره.

ويطالب بلدي بالرفع الفوري للحصار ضد كوبا. وقد ظللنا مؤيدين لحق كل دولة غير القابل للتصرف فيه في تحديد طرازها لتنمية مجتمعها. ويسر بيلاروس مستوى التطور الذي حقق في علاقاتنا مع كوبا. إن تطور معاملاتنا التجارية والاقتصادية على وجه التحديد يحظى بالأولوية في علاقاتنا الثنائية. ولدينا شريك منفتح ويعول عليه في كوبا – شريك مستعد للانخراط في حوار بين المتساوين. ولذلك سنواصل اتخاذ خطوات لتعزيز ذلك التعاون ولتطوير العلاقات الودية مع كوبا، ونحث جميع الدول على أن تتبع هذا المثال. وعلى ضوء هذا الموقف، تؤيد بيلاروس مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم للنظر فيه.

السيد شيدياوسيكو (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد بلدي، شأنه شأن وفود أخرى عديدة تكلمت قبلنا، بتقرير الأمين العام بصيغته الواردة في الوثيقة A/59/302 (الجزء الأول والجزء الثاني). وواقعيا جميع استجابات الدول الأعضاء والأجهزة والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة الواردة في التقرير تدعو إلى الإنهاء الفوري للحظر الأحادي الجانب المفروض على كوبا. ويعبر ذلك بوضوح عن وجهة النظر المشتركة بأن التطبيق خارج الحدود الإقليمية لما هو قانون محلي في الأساس ينتهك سيادة الدول ومصالحها المشروعة ولا يتسق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وتظل زمبابوي معارضة بشدة لجميع أشكال الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية وأعمال الحظر على الدول، بما يتعارض مع روح ميثاق المنظمة. ولذلك ننظر بعين القلق إلى التطبيق المتواصل للسياسة الانفرادية، سياسة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي القسري ضد كوبا. إن تطبيق القوانين، وبخاصة قانون هيلمز – بورتون لعام ١٩٩٦، التي تهدف، ضمن جملة أمور، إلى تقييد وصول كوبا للأسواق ورأس المال والاستثمار والتكنولوجيا بغية الضغط عليها لتغيير نظامها أو توجهها السياسي والاقتصادي، انتهاك خطير لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ منظمة التجارة العالمية والعديد من قرارات الجمعية العامة. وذلك التطبيق تمييزي الطابع وهو يقوض مبدأي السيادة والمساواة فيما بين الدول وحقوق الإنسان الأساسية.

وعلى نحو غير مسبوق، صعدت إدارة الولايات المتحدة أسوأ سياسة حظر ضد كوبا وضد الشعب الكوبي كجزء من الغطرسة الإمبريالية التي تنتهك انتهاكا سافرا مبادئ القانون الدولي وتعددية الأطراف وإرادة المجتمع الدولي. وتأييدا لمبادئ القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة

وتعزيز التجارة، ستصوت زمبابوي، مثلما فعلت في السنوات السابقة، مؤيدة لمشروع القرار A/59/L.2 المعروض علينا.

السيد عون (الجماهيرية العربية الليبية): أود في البداية أن أضم صوتي لمن سبقوني في دعم البيان الذي ألقاه سعادة ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فيما يتعلق بهذا البند.

لقد عانى الشعب الكوبي ولا يزال يعاني، حصارا جائرا امتد لأكثر من أربعة عقود. أدى بالنتيجة إلى نشوء أضرار بالغة يصعب حصرها طالت كل فئات الشعب الكوبي، بما في ذلك الفئات الأكثر تضررا مثل الأطفال والنساء والمسنين وحدت أيضا من قدرة الإدارة الكوبية في البلد، على استيراد المواد الغذائية والمستلزمات الزراعية والمعدات الطبية والأدوية الضرورية اللازمة لعلاج المرضى.

إن إجراءات فرض الحصار والعقوبات الأحادية التي تتعدى الحدود الإقليمية كثيرا ما تؤدي إلى أضرار بالغة الأثر وتتعارض في مجملها مع المبادئ المعلنة ذات الصلة بحقوق الإنسان واحترام آدميته وكذلك القانون الدولي وكافة المواثيق التي تنظم العلاقات بين الدول ولا تتفق أيضا مع المطالبة العالمية بحرية التجارة وتحقيق أهداف مؤتمر قمة الألفية ومؤتمرات القمة العالمية الأخرى بشأن التنمية وخفض الفقر.

لقد أكد المجتمع الدولي مرارا وتكرارا وبشكل لا يقبل الشك رفضه القاطع للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وعلى غيرها من الدول والشعوب من خلال اتخاذه للعديد من القرارات الدولية التي صدرت من الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخصوص.

إن استمرار هذه الإجراءات الجائرة التي تطال آثارها طرفي الصراع وتتعداها في أحيان كثيرة إلى أطراف ثالثة أخرى، لا يؤدي في النهاية إلا إلى زيادة المعاناة الإنسانية وتعميق جذور الخلاف والكراهية بين الشعوب ذات المصالح المترابطة، الأمر الذي بات يتطلب النظر بواقعية وعقلانية في إيجاد حلول ملائمة وحضارية للعديد من الخلافات القائمة التي أدت بالنتيجة إلى مثل هذه الإجراءات المرفوضة.

ويؤكد العديد من الشواهد الماثلة أمامنا بما لا يترك مجالاً للشك أن استعمال الحصار والقوة العسكرية أداة لحل الخلافات بات أمر غير مقبول ولن يؤدي إلا إلى المزيد من التعقيدات التي نحن في غنى عنها. ومسؤوليتنا كمجتمعات متحضرة تفرض علينا أن ننبذ العنف بكافة أشكاله وألوانه، بما في ذلك فرض الجزاءات والحصار، وأن نسلك نهج العقل والحكمة التي منحها لنا الله، وأن نُعمِل الحوار البناء في حل خلافاتنا كافة . وليس ذلك بالأمر الصعب إن توفرت لدينا الإرادة السياسية اللازمة.

في الختام، أود أن أؤكد لكم دعم بلادي لمشروع القرار المقدم من كوبا في هذا الخصوص، ودعمها أيضا لكل الجهود الدولية التي تهدف إلى إلغاء مثل هذه الإجراءات الظالمة.

السيد بيريس روكي (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إن ملايين الكوبيين يتابعون عن كثب ما يحدث في هذه القاعة الآن. فقد تعين على سبعين في المائة منهم أن يعانوا طوال حياتهم من أطول حصار عرفه التاريخ، وهو الحصار الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة على وطننا في أعقاب الانتصار الذي حققته الثورة الكوبية.

ولكن، بالتصويت اليوم على مشروع القرار المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، فإن الدول الـ ١٩١ الأعضاء في الأمم المتحدة لن تتخذ بذلك قراراً بشأن قضية ذات أهمية بالنسبة لكوبا فحسب؛ بل ستصوت أيضاً لصالح احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي

والمساواة في السيادة بين الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها – لضمان ألا تتمكن أي حكومة، مهما بلغ جبروتها، من معاقبة كوبا أو أي بلد آخر بسبب الاتجار معها أو الاستثمار فيها.

اليوم، سندلي بصوتنا ضد تطبيق القوانين خارج الحدود – فهو تصويت ضد الغطرسة وازدراء حقوق الآخرين.

أمامي هنا وثيقة غريبة وزعتها الولايات المتحدة على كل الوفود – ما عدا كوبا، طبعاً. وإنني أشعر بالدهشة لأن وفد الولايات المتحدة، في بيانه الذي أدلى به في الجلسة العامة، لم يحاول حتى أن يقول شيئاً جديداً، فممثلها تلا البيان الذي وزع على بقية الوفود كلمة كلمة تقريباً. وكما نرى، فإن هذا دليل على إفلاسهم من كل حجة تماماً. إنهم لا يجدون شيئاً جديداً يقولونه؛ وهم يرددون بلا خجل نفس الكلمات من نفس البيانات التي سبق لهم الإدلاء بها في السنوات السابقة. وهذه الوثيقة تكذب كثيراً وبصورة متكررة وتستحق التعليق.

إن الولايات المتحدة تصر على أن ”الحصار الذي تفرضه على كوبا مسألة ثنائية ينبغي ألا تعرض على الجمعية العامة“. وهي تضيف إلى ذلك أنه ليس حصاراً بوضوح، فالولايات المتحدة لا تتدخل في التجارة بين كوبا والدول الأخرى.

غير أن الجمعية العامة تعرف أن الحقيقة ليست كذلك. وهي تعلم تماماً أن الأمر لا يقتصر على الحظر فحسب، وأن حكومة الولايات المتحدة تشن حرباً اقتصادية مهلكة على الصعيد العالمي ضد كوبا. وهي تعرف أن كوبا ممنوعة من التصدير إلى الولايات المتحدة، كما أنها ممنوعة من استقبال السائحين الأمريكيين. ومحظور علينا أيضاً الحصول على التكنولوجيات التي تنتج في هذا البلد، كما أننا ممنوعون من استيراد أي منتج أو جهاز أو مادة أولية من الولايات المتحدة.

والجمعية تعرف أيضاً أن قانون توريسيلي، الساري منذ عام ١٩٩٢، والذي يطبق تطبيقاً صارماً، يمنع فروع شركات الولايات المتحدة في بلدان ثالثة من التجارة مع كوبا. وسوف أكتفي بذكر بضعة أمثلة.

لم يتمكن الفرع الكندي لشركة بيكر إنترناشونال الأمريكية من أن يبيع لكوبا قطع غيار لأجهزة الأشعة السينية، لأنه فرع لشركة أمريكية. بل إن شركة كندية قد منعت من بيع قطع غيار لأجهزة الأشعة السينية في كوبا. ولم تتمكن شركة بول الفرنسية من إتمام صفقة لبيع ماكينات الصرف الآلي لكوبا، لأن الشركة الأمريكية دايبولد اشترتها – مرة أخرى، شركة فرنسية يوجد مقرها في فرنسا ولا يمكنها أن تتاجر مع كوبا. وشركة ريفركتاريوس مكسيكانوس، شركة من المكسيك، اشترتها شركة هاربيسون ووكر ريفراكتوري الأمريكية، ومنذ ذلك الحين وحتى الآن، لم تتمكن من أن تبيع لكوبا الطوب المقاوم للحرارة المستخدم في أفران إنتاج الأسمنت. وبوسعي أن أذكر أمثلة لا حصر لها تثبت كيف تمنع الشركات التي توجد مقارها في بلدان أخرى من التجارة مع كوبا.

إن ممثل الولايات المتحدة يدرك جيداً، حتى وإن أنكر ذلك، أن لا أحد في أي مكان في العالم يستطيع أن يبيع منتجاً أو جهازاً لكوبا إذا كان يحتوي على مكونات أمريكية بنسبة تزيد على ١٠ في المائة. كما أن استيراد اللقاح الرباعي البيطري الذي كنا سنحصل عليه من شركة إنترفت الهولندية، قد توقف عندما أخطرت حكومة الولايات المتحدة الشركة بأنه لا يمكنها أن تبيع ذلك المنتج لكوبا لأنه يحتوي على ١٠ في المائة من مولد المضاد المصنع في الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، تمنع حكومة الولايات المتحدة أي

شركة في العالم من تصدير أي منتج أو قطعة غيار إلى الولايات المتحدة إذا كان هذا المنتج يتضمن مواد خامة كوبية. ويتعين على أي صانع سيارات ياباني أن يقدم شهادة لحكومة الولايات المتحدة بأن المعادن المستخدمة لصنع السيارات لا تتضمن أي نيكل كوبي إذا أراد أن يدخلها إلى الولايات المتحدة. ويتعين على أي منتج أوروبي للمعلبات أن يثبت أنه لم يستخدم سكرا كوبيا في عملية التصنيع إذا أراد أن يصدر إلى الولايات المتحدة.

كما تنص الوثيقة الأمريكية على أن ''أنظمة الحظر لا تنطبق إلا على الأشخاص أو الكيانات الخاضعة لاختصاص الولايات المتحدة''. وإذا كان ذلك ما تنص عليه، إذن لماذا، إذا كانت الوثيقة لا تنطبق إلا على الأشخاص أو الكيانات الخاضعة لاختصاص الولايات المتحدة، حكمت المحكمة الاتحادية في فيلادلفيا في شباط/فبراير الماضي على المواطن الكندي جيمس سابزالي، بعد سبعة أعوام من التحقيق بوضعه تحت المراقبة وتغريمه مبلغ ١٠ ٠٠٠ دولار لبيعه لكوبا مادة الراتينغ التي تستخدم في تنقية مياه الشرب التي توفر للسكان الكوبيين؟ لماذا يعاقب مواطن بلد آخر لأنه أراد أن يبيع لكوبا مادة الراتينغ التي تُستخدم في تنقية مياه الشرب؟

لماذا يمنع قانون توريسيلي السفن من سائر العالم من التوقف في الموانئ الكوبية، تحت التهديد بوضعها في القائمة السوداء وحرمانها من الوصول إلى الموانئ الأمريكية لفترة ستة أشهر؟ لماذا يعاقب قانون هيلمز – بيرتون، النافذ منذ عام ١٩٩٦، رجال الأعمال من سائر العالم الذين يحاولون المشاركة في صفقات عمل تجاري مع كوبا؟

وقد جرى إبلاغ الجمعية العامة بأنه في ٤ أيار/مايو هذا العام، بعثت وزارة الخارجية في الولايات المتحدة رسالة إلى رئيس شركة السياحة الجامايكية سوبركلبز، تحذره بأنه إذا لم ينته عمله التجاري مع كوبا في ظرف ٤٥ يوما فإنه سيعاقب بموجب قانون هيلمز – بيرتون – الذي ينطوي على منع إصدار تأشيرات السفر إلى الولايات المتحدة له ولأسرته والتهديد باتخاذ إجراءات قانونية في المستقبل في محاكم الولايات المتحدة.

كم من رجال الأعمال وسيدات الأعمال من البلدان الممثلة في هذه الجمعية تعين عليهم التخلي عن اعتزامهم الاستثمار في كوبا أو التعامل معها لأنهم هددوا بالحرمان من إصدار التأشيرات لهم ولأسرهم عندما يريدون الدخول إلى الولايات المتحدة؟ وبعد كل الذي ذكرته هنا، وهو ليس سوى بعض الأمثلة، قال لنا ممثل الولايات المتحدة إن الحصار مسألة ثنائية. وحاول أن يخبرنا بأن كل ما قيل في هذه المناقشة – قبل أن تتكلم كوبا – من جانب ٢٠ وفدا تمثل بلدانها ليس صحيحا. إننا بحاجة إلى إيلاء احترام أكبر لذكاء الوفود الأخرى وللطريقة المسؤولة التي تضطلع بها بعملها.

وتمنع حكومة الولايات المتحدة كوبا من استخدام الدولار كعملة للتجارة مع سائر العالم. وتلك حقيقة. وتصادر رسومنا ومدفوعاتنا بتلك العملة.

هل صحيح أم غير صحيح – وأوجه هذا السؤال إلى ممثل الولايات المتحدة – أن حكومتكم فرضت غرامة بمبلغ ١٠٠ مليون دولار على المصرف السويسري يو بي إس لمجرد أن المصرف تلقى تحويلات بالدولار من كوبا في أعقاب استحقاق حصائل قانونية تماما من سياحتنا وتجارتنا؟

وابتداء من حزيران/يونيه هذا العام، أطلقت وسائط الإعلام التي تسيطر عليها الجماعات الإرهابية الكوبية الأصل التي تتخذ من ميامي مقرا لها حملة فجة ترمي إلى تخويف المصارف التي قد تقيم علاقات مالية مع كوبا. وفي الوقت نفسه، دأبنا على تلقي تقارير مستمرة بأن سلطات الولايات

المتحدة تمارس الضغط على عدد متزايد دائما من مصارف البلدان الأخرى بغية حجز التحويلات النقدية الناشئة من كوبا.

وأخيرا، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن دانيال فيسك، نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون نصف الكرة الغربي، بالإضافة إلى اعترافه بمساعي حكومة الولايات المتحدة لمقاطعة السياحة القادمة إلى كوبا من أوروبا وكندا وبلدان أخرى، أن الولايات المتحدة شكلت فريقا لاستهداف الأصول الكوبية بهدف تجميد حركة العملة الصعبة إلى كوبا ومنها. وبكل احترام أسترعي الانتباه إلى اسم المنظمة التي شكلت – فريق استهداف الأصول الكوبية – بغية منع بلدنا من استيراد السلع بدخله من الدولار، ومنع أي مصرف أو شركة في العالم من القيام بذلك.

وبناء على ما تقدم ذكره، فإننا نستنتج أنه يتعين تنفيذ كل الإجراءات اللازمة لحماية بلدنا من الأعمال العدوانية الجديدة التي تحاول أن تمنع استخدام الدولار الذي نكسبه لسداد قيمة وارداتنا. وبالتالي، قبل ٧٢ ساعة، أبلغ رئيسنا، القائد الأعلى فيدل كاسترو، الجمهور بقرار استبدال تداول الدولار بتداول البيسو الكوبي القابل للتحويل في جميع أنحاء الإقليم الوطني، بوصف القرار ردا دفاعيا عاجلا على الأشكال الجديدة للعدوان والخطط الإضافية لمنع كوبا من استخدام الدولار.

وبالنسبة لهذه الفترة الجديدة من الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة وإجراءاتنا السيادية للدفاع عن أنفسنا، فإن البعثة الدائمة لكوبا ستوفر معلومات جديدة لكل وفد.

هل يتفضل وفد الولايات المتحدة بأن يفسِّر لماذا لا تتلقى كوبا و لم تتلق أبدا أي ائتمان من البنك الدولي أو من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية؟ لأن حكومة الولايات المتحدة تمنع تقديم هذا الائتمان. وفي عام ٢٠٠٣، أقرض كلا المصرفين الدوليين، اللذين لا تملكهما أمريكا ولا يقعان قانونا تحت سيطرتها، ١٤ بليون دولار لأمريكا اللاتينية. لماذا لم يقرض دولار واحد لكوبا لبناء المنازل والطرق والمستشفيات والمدارس؟ أليست كوبا، بالمصادفة، هي التي تقع في قلب خريطة الأمريكتين؟

هل يمكن للمرء أن يلقي باللائمة على إدارة هذين المصرفين، أم يتعين علينا أن نقر بأنهما لا يملكان السلطة لتقديم تلك القروض، بسبب مقاومة حكومة الولايات المتحدة ومعارضتها؟

صحيح أننا تمكنا على مدى السنوات الثلاث الماضية من شراء الغذاء من الولايات المتحدة. إلا أنه لا يزال يتعين علينا أن نتغلب على عقبات كأداء تعترض طريق عمليات البيع هذه، مثل الحصول على تراخيص بيروقراطية والالتزام بالدفع مقدما ونقدا – دون إمكانية الحصول حتى على ائتمانات خاصة – ومنع المراكب الكوبية من نقل هذه السلع.

يقول وفد الولايات المتحدة أيضا إن حكومته وضعت تدابير تيسر كثيرا تصدير الدواء والإمدادات الطبية إلى كوبا. وذكر ممثل الولايات المتحدة أيضا أرقاما غير صحيحة ويبدو أنها تستند إلى خيال جامح. بيد أن الجمعية العامة تعرف أن الحقيقة شيء مختلف.

الحقيقة هي أن حكومة الولايات المتحدة منعت هذا العام شركة أبوت من بيع عقار ريتونافير ولوبينافير/ ريتونافير لكوبا – وهما علاجان ضروريان لمعالجة مرضى متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). نتيجة لذلك، تعين على كوبا أن تشتري هذين العقارين من بلد آخر، دافعة ستة أضعاف الثمن لكي تحصل عليهما.

الحقيقة – التي يجب أن تعلن في هذه القاعة – هي أن حكومة الولايات المتحدة فرضت غرامة قدرها ٥٠٠ ١٦٨ دولار أمريكي على شركة شيرون لأن شركة أوروبية تابعة لتلك الشركة باعت لقاحين من لقاحات الأطفال لكوبا – ويفترض أنها فعلت ذلك عن طريق الخطأ. الشركة الأوروبية التابعة لشركة شيرون باعت هذين اللقاحين لكوبا، وفرضت حكومة الولايات المتحدة غرامة على شركة شيرون لأن الشركة الأوروبية التابعة لها فعلت ذلك.

يقول النص الذي وزعته الولايات المتحدة اليوم في هذه القاعة إن كوبا تستخدم مشروع القرار لتبرير محنها السياسية والاقتصادية. إذا كانت حكومة الولايات المتحدة متأكدة إلى هذا الحد من أن كوبا تستخدم مسألة الحصار كذريعة، فلماذا لا ترفع هذا الحصار وتتركنا بدون ذرائع؟ يجب أن ترد الولايات المتحدة؛ فإذا كانت لا تريد أن توفر لنا ذريعة فلترفع الحصار.

قال ممثل الولايات المتحدة، في البيان الذي أدلى به هذا الصباح، إن كوبا تحاول أن تلقي باللائمة على الولايات المتحدة وأن تحول الاهتمام عن حالة حقوق الإنسان في كوبا. إما أنه أخطأ أو أنه كذب – في نقطتين. أولا، لا تحاول كوبا أن تلقي باللائمة على الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة سببت اللوم لنفسها؛ إنها لا تحتاج لمساعدتنا في ذلك. فأعمالها واضحة. ومن الواضح للجمعية أن الحصار قائم؛ وأنه يجري تشديده كل يوم ويطبق بشراسة، مما يثير رفض المجتمع الدولي له بالإجماع تقريبا.

ثانيا، تؤمن كوبا حقا بأن الحجة بأن الحصار يمكن أن يبرر بوصفه تدبيرا لتحسين حقوق الإنسان في كوبا غير معقولة، لأن كوبا تؤمن أن سلطة حكومة الولايات المتحدة الأخلاقية أو مصداقيتها أقل منهما في أي بلد آخر في العالم، للحديث عن حقوق الإنسان في بلدان أخرى. فعلي ضوء الحروب التي شنتها تلك الحكومة من جانب واحد منتهكة القانون الدولي والميثاق، ومتجاهلة رغبات الجمعية العامة؛ وعلى ضوء الجرائم التي ارتكبتها وقصفها الجماعي للسكان المدنيين في بلدان أخرى؛ وعلى ضوء كونها الضامنة والحامية الرئيسية للجرائم التي تُرتكب يوميا ضد الشعب الفلسطيني؛ وعلى ضوء معاملتها غير الإنسانية والمهينة للسجناء وتعذيبهم في قاعدة خليج غوانتانامو وفي سجن أبي غريب، وكذلك اختفاء بعض المساجين هناك؛ يعتقد وفد كوبا أن الولايات المتحدة ينبغي أن تظل صامتة خجلا على الأقل، وأن تعالج مشاكلها، التي تتضمن فرض قيود شديدة على الحقوق العامة لمواطنيها وحرياتهم.

الحجة بأن الولايات المتحدة فرضت الحصار ردا على قرار كوبا الدفاع عن نفسها من أية محاولات تقوم بها الولايات المتحدة لتمويل وتنظيم معارضة داخل كوبا حجة، ببساطة، لا تصمد للاختبار. الذين يشار إليهم في هذا البلد على أنهم منشقون هم في الحقيقة مرتزقة يتلقون أموالا وتوجيهات من حكومة الولايات المتحدة، ولكوبا حق مشروع في أن تدافع عن نفسها منهم. إننا نحن، شعب وحكومة كوبا، المنشقون الذين نتحدى الضغط والنظام اللذين تفرضهما الولايات المتحدة علينا.

أشرت في وقت سابق إلى أن ممثل الولايات المتحدة تكلم اليوم باللغة الإسبانية. ينبغي له أن يبقي نصب عينيه أن أعدادا كبيرة جدا من المهاجرين من المكسيك وبلدان أمريكا اللاتينية الأخرى يموتون على حدود الولايات المتحدة وهم يحاولون الهجرة إليها – ومع ذلك، لم يقل كلمة واحدة دفاعا عن حقوقهم.

النص الذي وزعته الولايات المتحدة يتهمنا باستخدام مشروع القرار لتبرير سياساتنا الاقتصادية السيئة.

أعتقد أن نص الولايات المتحدة يحاول أن يبرر حصارا ترى الجمعية العامة أنه، ببساطة، لا يمكن تبريره.

لماذا لا ترفع حكومة الولايات المتحدة الحصار عن كوبا؟ لأنها خائفة. إنها خائفة من مثالنا. إنها تعلم أنه إذا رفع الحصار، فإن كوبا ستحقق تقدما كبيرا في تنميتها الاجتماعية – الاقتصادية. إنها تعلم أننا سنقدم مزيدا من الأدلة على إمكانية الاشتراكية الكوبية العظيمة – إمكانية لم تستغل استغلالا كاملا بعد، إمكانية بلد لا يوجد فيه أي نوع من التمييز، بلد يتمتع فيه جميع المواطنين، ليس فئة قليلة فقط، بالعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. حكومة الولايات المتحدة تحكم امبراطورية كبيرة وجبارة، ولكنها تخاف من مثال جزيرة متمردة صغيرة.

نجتمع هنا قبل خمسة أيام فقط من انتخابات ستجري في هذا البلد – انتخابات ينتظرها جميعنا بأمل مكتوم. من الصحيح أن السنوات الأربع الماضية كانت سنوات رهيبة بالنسبة للعالم. إلا أن كوبا تتطلع إلى المستقبل بتفاؤل وثقة. إنها تعرف أنها على حق. إنها تعلم أن الوقت في جانبها. إنها تستطيع أن ترى الرفض المتزايد باطراد للحصار داخل الولايات المتحدة. إنها لم تنس أن الحصار كلفنا أكثر من ٧٩ بليون دولار أمريكي. كوبا تعرف أنه إذا رفع الحصار، سيحدث خلال سنوات قليلة تحسن كبير في مستويات عيش مواطنيها. إنها تعرف، على سبيل المثال، أنها تستطيع خلال ١٠ سنوات أن تبني مليون بيت جديد، موفرة المأوى لنحو أربعة أو خمسة ملايين كوبي.

وتعرف كوبا أيضا أنه إذا لم يرفع الحصار، ولم تنه حالة العداء التي سادت طيلة أكثر من أربعة عقود، فإن الحالة ستظل صعبة – وإن كانت غير مستحيلة. إن شعبنا متأكد أنه لا يمكن لأي قيد بشري أو أخلاقي أن يعوق تقدمه نحو إقامة بلد أكثر ازدهارا وأكثر عدلا.

صحيح أن حكومة الولايات المتحدة تجاهلت على مدى ١٢ عاما القرارات التي اتخذتها هذه الجمعية، بدعم يزداد باطراد، مطالبة بوضع نهاية للحصار المفروض على كوبا. إلا أن هذا لا يقلل الأهمية الكبيرة للإجراء الذي سيتخذه اليوم كل وجميع الوفود نيابة عن شعوبها.

حكومة الولايات المتحدة هي الوحيدة التي تدافع اليوم عن الحصار. فضلا عن ذلك، فإنها الحكومة الوحيدة التي تمنت علانية ألا يشفى الرئيس فيديل كاسترو من الكسر الشعري الذي أصابه نتيجة لسقوطه. ولم نر من قبل قط هذا الافتقار التام للكياسة والمصداقية الأخلاقية – حتى من خصم.

ولكن هذا لا يهم. فالرئيس فيديل كاسترو دخل التاريخ فعلا كرمز لمقاومة الشعوب للاستعمار وكرمز لإمكانية نشوء عالم أفضل. وأما الذين يدافعون اليوم عن الحصار المفروض على كوبا ولا يريدون رؤية حدوث أي تحسن، فإن أحدا لن يتذكرهم غدا.

وباسم الشعب الكوبي، ذلك الشعب الذي خرج أبناؤه وبناته لعلاج المرضى والتعليم والبناء، وخرجوا للقتال جنبا إلى جنب مع أي بلد احتاج الكوبيين يوما ما؛ وباسم ذكرى ٢٠٠٠ من الكوبيين الذين قدموا حياتهم وهم يحاربون الاستعمار والفصل العنصري في أفريقيا؛ وباسم ٢٢ ٤٧٤ من الكوبيين العاملين في الرعاية الصحية الذين يقدمون الخدمات الصحية في ٦٧ بلدا في العالم الثالث؛ وباسم المعلمين الكوبيين الذين يعلمون الآن أكثر من ١٧ ٠٠٠ من الطلاب الشباب من ١١٠ بلدان في مدارسنا تعليما مجانيا؛ وباسم الأبطال الكوبيين الشباب الخمسة الذين يقضون أحكاما قاسية وظالمة بالسجن في الولايات المتحدة لأنهم كانوا يحاربون الإرهاب؛ وباسم الأطفال الكوبيين الذين يستحقون الحياة والتمتع بمستقبل أفضل من ذلك الذي

عاشه وحارب من أجله آباؤهم وأمهاتهم في وطنهم؛ وفي الخلاصة، باسم بلد صغير يتعرض للتنكيل لأنه يريد أن يكون حرا -- أرجو الجمعية العامة بكل احترام أن تصوت مؤيدة لمشروع القرار المقدم من كوبا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند من جدول الأعمال.

ننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/59/L.2.

وقبل أن أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي الذي يود أن يتكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن الكلمات التي تلقى تعليلا للتصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تلقيها الوفود من مقاعدها.

السيد تشولكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الاتحاد الروسي، من الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة، يدين بقوة الحصار المفروض على كوبا ويؤيد فك هذا الحصار.

وقد ظلت المعارضة في هذا الشأن ثابتة و لم تتغير. وصوت الاتحاد الروسي في دورات الجمعية العامة المتعاقبة، مؤيدا للقرار الداعي إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. وتمسك الاتحاد الروسي بثبات بالموقف القائل أنه في العلاقات الدولية لا يجوز استخدام تدابير تمييزية انفرادية تتجاوز حدود الدولة التي تتخذ هذه التدابير.

وفي عالم اليوم الذي يشهد عملية عولمة سريعة، فإن محاولات عزل أي بلد تؤدي، في رأينا، إلى نتائج عكسية. ولا نجد مناصا من الملاحظة، مع الأسف، أن الإجراءات التي اتخذتها إدارة الولايات المتحدة مؤخرا، بما في ذلك قرار تشديد الجزاءات المفروضة من جانب واحد ضد كوبا، لا تساعد على تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا. وفي هذا السياق، نشعر بالقلق إزاء الخطوة التي اتخذت مؤخرا لزيادة التوتر في العلاقات الكوبية الأمريكية، والتي تزيد من حدة المواجهة بين البلدين وتعيق إجراء حوار بناء.

إن التدابير القسرية والانفرادية التي تتجاوز حدود الدولة والمفروضة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية تتنافى مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المعترف بها. والعواقب المتجاوزة لحدود الدول تشكل مسًّا خطيرا بسيادة الدول الأخرى، وبالمصالح المشروعة، الطبيعية والقانونية، للأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية، وتضع عراقيل أمام التجارة الحرة والنقل الحر لرؤوس الأموال على المستويين الإقليمي والدولي.

إننا مقتنعون بأن فك الحصار وتطبيع العلاقات بصفة عامة بين الولايات المتحدة وكوبا من شأنهما أن يساعدا على تحسين الوضع حول كوبا وأن يعززا إدماجها في العمليات العالمية والإقليمية. ونعتقد أن هذا التطور من شأنه أن يحفز بدوره على إجراء إصلاحات ديمقراطية واجتماعية - اقتصادية في الجزيرة.

ومواصلة الحصار التجاري والاقتصادي والمالي ضد كوبا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية تخالف روح العصر وتعيق تكوين نظام عالمي عادل جديد في القرن الحادي والعشرين، يكون قائما على المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وأولية القانون الدولي.

إن الاتحاد الروسي، مسترشدا بالمبادئ الأساسية للميثاق بشأن عدم جواز اتخاذ تدابير تمييزية أو التدخل في شؤون الدول ذات السيادة، وتمشيا مع موقفه في دورات الجمعية العامة السابقة، سيصوت في الدورة الحالية أيضا، مؤيدا لمشروع القرار A/59/L.2، الداعي إلى فك الحصار وإلى تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، مما يجعل من الممكن فتح صفحة جديدة في العلاقات بين

هذين البلدين ويسهم مساهمة هامة في إقامة السلام والتوافق والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بهذا استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/59/L.2. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، الأردن، اليابان، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا والجبل الأسود، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الأمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة).

اعتمد مشروع القرار *A/59/L.2* بأغلبية ١٧٩ صوتا مقابل ٤ أصوات، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (القرار ٥٩/١١).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في التكلم تعليلا لتصويتهم بشأن القرار الذي اتخذ من فوره، أود أن أذكّر المندوبين بأن تعليلات التصويت محددة بمدة ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد هامبورغر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتعرب البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد بلغاريا ورومانيا وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحها لعضويته ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود، عن تأييدها لهذا البيان.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن سياسة الولايات المتحدة التجارية تجاه كوبا ينبغي أن تكون بصفة رئيسية مسألة ثنائية لا تترتب عليها آثار خارج الحدود الإقليمية تمس بلدانا ثالثة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي لذلك من جديد معارضته للجانب الذي يتجاوز الحدود الإقليمية من الحظر المفروض من الولايات المتحدة والمطبق وفقا لقانون الديمقراطية الكوبية لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز – بيرتون لعام ١٩٩٦.

ولا يستطيع الاتحاد الأوروبي القبول بأن تحد التدابير الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة على بلدان بعينها، كوبا في هذه الحالة، من علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع بلدان ثالثة. ومن ثم فقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ نظاما وإجراء مشتركا لحماية مصالح الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المنتمين للاتحاد الأوروبي من الآثار الخارجية لقانون هيلمز – بيرتون.

وفي عام ١٩٩٨، اتفق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة خلال مؤتمر القمة الذي عقداه في لندن على مجموعة من التدابير التي تشمل، في جملة أمور، موافقة الولايات المتحدة على وقف العمل بالجزأين الثالث والرابع من قانون هيلمز – بيرتون وعدم إصدار مزيد من التشريعات التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية من هذا القبيل، واتفاق كلا الجانبين على زيادة حمايتهما للاستثمار. ويتوقع الاتحاد الأوروبي أن تواصل الولايات المتحدة العمل وفقا للالتزامات المقطوعة في هذا الصدد.

وسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه كوبا، القائمة على موقفه الموحد المتخذ في عام ١٩٩٦، واضحة ومتسقة. والهدف الرئيسي للاتحاد الأوروبي في علاقاته مع كوبا يتمثل في تشجيع عملية الانتقال السلمي إلى الديمقراطية التعددية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، فضلا عن الانتعاش الاقتصادي المستدام وتحسين المستويات المعيشية للشعب الكوبي. ويشدد الاتحاد الأوروبي على استعداده للتعاون مع كوبا في تلك المجالات استنادا إلى حوار يجريه مع الحكومة الكوبية والمجتمع المدني الكوبي، ولا سيما في مجال حقوق الإنسان. ولا يزال التدخل البنّاء يشكل هدفا لسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه كوبا. ونحث السلطات الكوبية على التجاوب من نفس المنطلق.

ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة حالة حقوق الإنسان الراهنة في كوبا، التي لم يطرأ عليها أي تحسن ملموس منذ عام ٢٠٠٣. ولا يزال من دواعي القلق لدى الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان واستمرار احتجاز عدد كبير من سجناء الضمير، بمن فيهم الذين قبض عليهم وأدينوا في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٣. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين لأسباب سياسية أو العفو الشامل عنهم

ويناشد السلطات الكوبية أن تتعاون بشكل كامل مع الهيئات والآليات الدولية لحقوق الإنسان.

ويرفض الاتحاد الأوروبي القيود المفروضة من قِبل السلطات الكوبية على سفارات معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فهي تعوق الاتصالات الدبلوماسية وتشكل انتهاكا فعليا لاتفاقية فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية.

فالتأثير السلبي للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، والسياسة الاقتصادية المحلية الكوبية، يعوقان بدرجة خطيرة التنمية الاقتصادية لهذه الجزيرة، كما يؤثران تأثيرا سلبيا على الحياة اليومية للسكان الكوبيين. وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، أي سياسة كوبا الاقتصادية الداخلية، يساورنا القلق بشأن فرض قيود جديدة على المشاريع الخاصة مما يترتب عليه عواقب اقتصادية سلبية على كثير من المواطنين الكوبيين.

أما فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، فنكرر رأينا المتمثل في أن انفتاح الاقتصاد الكوبي فيه منفعة للجميع، ونعرب عن رفضنا لأي تدابير انفرادية تتخذ ضد كوبا، فهي تتعارض مع قواعد التجارة الدولية المقبولة عموما. وفيما يتعلق بكوبا، يحث الاتحاد الأوروبي السلطات الكوبية على إحداث تحسينات سريعة ودائمة وكبيرة في الميادين المشار إليها، وخاصة من حيث كفالة الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان.

للأسباب السالفة الذكر جميعا، وبالرغم من انتقاد الاتحاد الأوروبي الخطير لكوبا، فقد صوّت بالإجماع تأييدا للقرار الذي اتُخذ من فوره.

السيد ساردينبيرغ (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل، والبلدان المنتسبة إليه بوليفيا وبيرو وشيلي. وكما في السنوات السابقة، صوت أعضاء السوق والبلدان المنتسبة تأييدا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة من فورها.

ففرض التدابير الانفرادية القسرية لا يسهم في تعزيز الديمقراطية أو احترام حقوق الإنسان وحمايتها. وينبغي تسوية الخلافات بين الدول بروح بنّاءة عن طريق الحوار والتفاهم. أما التدابير القسرية، كالجزاءات أو أعمال الحظر، فهي استثناءات ينبغي عدم اللجوء إليها إلا حين تستنفد سائر الوسائل الأخرى، ويجب أن تستند إلى أسباب راسخة في القانون الدولي. وأما فرض تشريعات وطنية ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية فيتناقض مع ضرورة تعزيز الحوار وكفالة تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ويشكل تعديا على سيادة الدول.

فالجزاءات وعمليات الحظر التي لا تتفق مع معايير القانون الدولي لا تؤدي إلا لتصعيد التوتر. وإذا أثّرت على مصالح دول ثالثة، كما في هذه الحالة، فيكون لدى المجتمع الدولي مبرر أكبر للقلق والتكلم بصراحة. وإضافة إلى أن الجمعية العامة قد رفضت مرارا الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أنكرته مجموعة من المحافل الدولية، كمنظمة الدول الأمريكية، ومجموعة ريو، ومؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. والحظر متعارض بنفس الدرجة مع الالتزامات القانونية لأعضاء منظمة التجارة العالمية. والإصرار على مواصلة فرض هذا النوع من التدابير الجزائية، وقد تضاعف مؤخرا بفعل التدابير الانفرادية المتخذة في أيار/مايو هذا العام، يشكل ممارسة ضارة بالجميع وتضعف قدرتنا على معالجة التحديات المشتركة في عصرنا.

وتشارك بلدان السوق والبلدان المنتسبة إليها رفض المجتمع الدولي الإجماعي تقريبا لفرض وتطبيق هذه التدابير

القسرية الانفرادية والتي تتعدى آثارها الحدود الإقليمية. وبغضّ النظر عن الجوانب القانونية لتلك التدابير، فهي لا تشجع على اندماج كوبا الكامل في منطقة الأمريكتين.

السيد أوموورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): تتشاطر اليابان القلق الذي أعرب عنه كثير من الوفود اليوم بشأن تطبيق التشريعات الناشئة عن قانون هيلمز – بيرتون بالولايات المتحدة خارج حدودها الإقليمية، الأمر الذي يحتمل أن يتعارض مع القانون الدولي. ظلت حكومة بلدي تتابع عن كثب تنفيذ التشريع وأيضا الظروف المحيطة به، ولم تتغير شواغلها. ولذلك السبب، صوت وفد بلدي مؤيدا لمشروع القرار A/59/L.2. وبينما تؤيد اليابان القرار الذي اتخذ، مثلما صرح وفد بلدي هنا في العام الماضي في نفس المناسبة، لديها بعض الأسئلة عما إذا كانت الجمعية العامة، في الواقع، أنسب المحافل لمعالجة القضية المعقدة جدا، قضية الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وتعتقد اليابان أن من المرغوب فيه لدى البلدين السعي إلى التوصل إلى حل من خلال الحوار الثنائي، وبذلك تدعوهما إلى تعزيز الجهود لتحقيق تلك الغاية.

السيد أسبيلاند (آيسلندا) (تكلم بالانكليزية): صوتت آيسلندا مؤيدة لمشروع القرار. وتعتقد آيسلندا أنه ليس في صالح النظام المتعدد الأطراف أن تطبق الدول جزاءات تجارية أحادية خارج منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك أود أن أجعل من الواضح تماما أن تصويت آيسلندا مؤيدة للقرار ليس الغرض منه أن يكون، بأي حال من الأحوال، مؤشرا على تأييد سياسات الحكومة الحالية لكوبا.

وتدين آيسلندا إدانة قوية حالة حقوق الإنسان في كوبا، التي تنتهك فيها على أساس منتظم العديد من الحقوق الأساسية بموجب اتفاقيات الأمم المتحدة. وتؤيد آيسلندا الدعوة إلى وسائط إعلام حرة ومحاكمات عادلة وحرية الإعراب عن الرأي وإطلاق سراح السجناء السياسيين وإنهاء الاحتجاز التعسفي. وبعبارة أخرى، التطبيق التام للحقوق المدنية والسياسية.

السيد سوفورد (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): تتشاطر أستراليا الشواغل بشأن حالة حقوق الإنسان والحريات السياسية في كوبا، ولكننا لا نعتبر أن عزل كوبا من خلال جزاءات اقتصادية وسيلة فعالة لتحقيق حقوق الإنسان والإصلاح السياسي.

وقد أعربت أستراليا باتساق عن معارضتها، من حيث المبدأ، لإصدار وتطبيق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لقوانين وتدابير تؤثر آثارها المتخطية للحدود الإقليمية في سيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص في ولايتها، وأيضا في حرية التجارة والملاحة.

وترى أستراليا أن هذه القوانين والتدابير لا تبررها مبادئ القانون الدولي والمجاملة الدولية. ولذلك تشعر أستراليا بالقلق بشأن الجوانب المتعدية للحدود لقانون هيلمز – بورتون لعام ١٩٩٦. ولتلك الأسباب، صوتت أستراليا مرة أخرى مؤيدة القرار المقدم في إطار البند من جدول الأعمال.

السيد سترومان (النرويج) (تكلم بالانكليزية): تعتقد الحكومة النرويجية أن هناك تفرقة واضحة بين التدابير الأحادية، من ناحية، والجزاءات المعتمدة من جانب المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، من ناحية أخرى. ونحن نرى أنه ينبغي لأي بلد ألا يفرض تشريعاته على بلدان أخرى. ولذلك، صوتت النرويج مرة أخرى مؤيدة للقرار بشأن ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا.

ومع ذلك، لا يمكن للحظر، بأي حال من الأحوال، أن يستخدم بوصفه تبريرا للافتقار إلى الحقوق المدنية

والسياسية في كوبا، والملاحقة المتواصلة للمنشقين المسالمين والكتاب والصحافيين التي تحدث في الجزيرة. وتسهم حالة حقوق الإنسان في كوبا في عزل البلد عن المجتمع الدولي. ونحث الحكومة الكوبية على إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت.

طلب الوفد الكوبي الكلمة ممارسة لحق الرد.

هل لي أن أذكر الأعضاء أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تقتصر مدة البيانات المدلى بها ممارسة لحق الرد لأي وفد على عشر دقائق لأول بيان وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق وينبغي أن تلقي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثل كوبا.

السيد لوبيز كليمينتي (كوبا) (تكلم بالإسبانية): مرة أخرى سمعنا تعليلا للتصويت من ممثل الاتحاد الأوروبي، وشرح الاتحاد الأوروبي أن تصويته ليس له أي علاقة بالمعاناة المفروضة على شعبنا نتيجة للحصار الاقتصادي طوال كل هذه السنوات، ولكنه يتصل بجانب الحصار المتخطي للحدود. ونحن جميعا نعرف ذلك.

وقد أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه بشأن حقوق الإنسان في كوبا، وقد أصبح ذلك نموذجا للدفاع عن المرتزقة في خدمة دولة أجنبية الذين يحاولون تحويل وطنهم إلى محمية للولايات المتحدة. ويحاول الاتحاد الأوروبي تجاهل الضرر الاقتصادي الكبير الذي يسببه الحصار لبلدنا وبلدان أخرى، ومعاناة شعبنا، الذي تعهد بتضحية كبيرة بإنشاء مجتمع أكثر صحة وعدالة ومساواة. وهو يتظاهر بتجاهل المستويات العالية للثقافة والتعليم والحماية الاجتماعية والتغطية الطبية التي حققها شعبنا على الرغم من أنه يتعرض للحصار وللسياسة العدوانية التي تتبعها الولايات المتحدة طيلة أكثر من ٤٠ عاما. وقد تضمنت تلك السياسة العدوان العسكري والحرب النفسية والحرب البيولوجية والأعمال العدوانية، ضمن جملة أمور.

وقد حاول ممثل الاتحاد الأوروبي أن ينحي جانبا تلك الحقائق، وإن ذلك جزء من الكيل بمكيالين الذي يطبق في العالم. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه بشأن حقوق الإنسان في بلدان العالم الثالث ويدينها على الانتهاكات المفترضة لحقوق الإنسان تلك وما يسمى بالمعايير الديمقراطية.

ومع ذلك، تحاول نفس الوفود تفادي أي إشارة إلى انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة، على سبيل المثال، في سجون بعض بلدان العالم الثالث أو تتجاهل الغش الانتخابي حيثما يرتكب تلك الانتهاكات حليف رئيسي.

ويحتاج ممثلو الاتحاد الأوروبي أيضا إلى تناول مشاكلهم، مشاكل الخوف من الأجانب والعنف داخل الأسرة وعدم المساواة القائم على أساس نوع الجنس والعنصرية والمخدرات وتفكك مجتمعاتهم، والعديد من المشاكل الاجتماعية الأخرى التي يواجهونها. وترفض كوبا كلية البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، وتكرر أننا لا نعترف بالسلطة الأخلاقية للاتحاد الأوروبي في الإدلاء بهذه البيانات التي تستند إلى النفاق والمعايير المزدوجة. ويتعين على الاتحاد الأوروبي تغيير سياسته واحترام شعبنا ومعالجة موقفه المتأرجح الذي يفتقر إلى المبدأ حينما يتعلق الأمر بكوبا.

وستواصل كوبا متابعة المسار الذي بدأته قبل أكثر من ٤٠ عاما، لصالح شعبها، وعلى الرغم من المعارضة والاعتداء من أكبر دولة عظمى في التاريخ. ونحن نعرف أن بعض الممثلين الذين تكلموا هنا اليوم لديهم بعض سوء الفهم

بدرجات متفاوتة. ومع ذلك، نعرف أيضا أن الأغلبية الساحقة من شعوب العالم تحترم الذي نفعله والذي أنجزناه وتعجب به.

وقد نهض الشعب الكوبي لخلق حاضره ومستقبله ولن ننقلب إلى الوراء أبدا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ٢٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.